دور النخبة السياسية في تأزيم السلم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.د. رشيد عمارة ياس* **م. فاروق عبدول** مولود**

الكلمات المفتاحية: النخبة السياسية، الإدارة، التأزيم السياسي، الديمقراطية، السلم الاهلى، المجتمع.
https://doi.org/10.31271/jopss.10024

ملخص البحث:

تحتل النخبة السياسية مركزاً متميزاً ضمن قائمة مختلف النخب الأخرى باعتبارها تملك القوة والقدرة داخل النظام السياسي للدولة، وان التهديد الكبير والرئيسي للسلم الاهلي في أي مجتمع ينبثق من شكل النظام السياسي والنخبة القائمة، فعبد عام ٢٠٠٣، حصلت تغييرات كبيرة في النظام السياسي العراقي من نظام حزب الواحد الى نظام ديمقراطي مبنى على الانتخابات والتعددية الحزبية وانعكست هذه التغييرات على الوضع العام في البلد، ولعبت النخب السياسية دوراً اساسياً في هذا النظام السياسي الجديد واثرت بقوة على مسار الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أثناء تلك التغيرات سوا كان سلباً أم ايجاباً.

پوختەی تۆێژینەوە:

ڕۆڵی دەستەبژێر لە بەقەیرانکردنی ئاشتی میللیدا لە عێراقی دوای ٢٠٠٣

دەستەبژێری سیاسی پێگەیەکی گرنگی هەیە لە ناو تەواو دەستەبژێرەکانی تردا بەو پێیەی خاوەنی هێزو توانایە لە ناو سیستمی سیاسیی دەوڵەتدا، زۆرجار هەڕەشەی گەورەو سەرەکی لەسەر ئاستەوایی کۆمەڵایەتی لە هەر کۆمەڵگەیەکدا لە هەناوی سیستمی سیاسی و دەستەبژێری دەسەڵاتدارەوە سەرهەڵدەدات، لەدوای ٢٠٠٣هەوە گۆڕانکاری گەورە لە سیستمی سیاسی عیراقدا رووبداوە لە سیستمی تاك حزبیەوە بۆ سیستمی دیموکراسی لەسەر بنەمای هەڵبژاردن و فرە حزبی، ئەو گۆڕانکاریانەش ڕەنگدانەوەی هەبووە لەسەر دۆخی گشتی وڵات. هەروەها دەستەبژێری سیاسی ڕۆڵی سەرەکی هەبووە لەم سیستمە سیاسیە نوێیەداو کاریگەری بەهێزی هەبوو لەسەر ڕەوتی ژیانی کۆمەڵایەتی و سیاسی و ئابووری چ بەشێوەیەکی نێگەتیف یان پۆزەتیف بوبێت.

* استاذ في كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية: rashid.gaffurry@univsul.edu.iq

** طالب دكتورا و مدرس في كلية العلوم السياسية- جامعة السليمانية:faruq.abdulrahman@univsul.edu.iq

Abstract:

The role of the political elite in aggravating civil peace in Iraq after 2003

Due to their power and capacity within the political system of the political elites have taken up a privileged position among the other various elites. Yet the first-ever threat to civil peace and coexistence in any society comes from the political system and the prevailing elites. In the post-2003 situation, the major changes in the Iraqi political system have come from the situation in which the one-party system was ended in favor of adopting a democratic system that is based on elections and a multi-party style that is reflected in the new political landscape of the country.

Furthermore, the political elites are considered to be the main pillar of the Iraqi political system who have promoted the most important changes that strongly influenced the course of social and political, economic and social life in the country.

المقدمة :

ان التغييرات السياسية التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣، والتي تمثلت بالاحتلال الامريكي للعراق، وتغير نظامه بالقوة، وإنشاء نظام جديد، وطريقة جديدة لادارة شؤون الدولة؛ فتحت باب واسعا امام الروئ والافكار المختلفة والمتضاربة لإدارة البلد؛ فضلا عن التركة السياسية والاقتصادية الثقيلة من النظام السابق، وان هذه التغييرات والتحولات السياسية في انظمة الحكم وأشكالها ادت الى عدم الاستقرار السياسي، والامني، والاقتصادى، وتأزيم السلم الاهلى وتركت آثاراً سلبياً على مجمل نواحي الحياة في العراق وقد برزت طبقة سياسية جديدة على المشهد العراقي مارست دورا كبيرا في الاوضاع كافة، التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣.

اشكالية الدراسة:

تدور اشكالية الدراسة حول قضيَّة مهمة وهو دور النخب السياسية في مسالة السلم الاهلي في العراق كأنموذج للمجتماعات التعددية الحديثة العمل بالديمقراطية إذ تقوم غالباً بدورها الفاعل في فتح قنوات الحوار، وتقريب وجهات النظر ومن ثم التوصل إلى حلول وسطى، وتحقيق نوع من الانسجام والاستقرار لبلدانها، فما السياسات والمواقف والقرارات التي اتخذتها النخب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ودورها في تعزيز أو تأزيم السلم الاهلي في العراق؟ ولا ريب ان هذا التساؤل الرئيس يطرح مجموعة اسئلة فرعية لعل من ابرزها:

١- ماهي النخبة السياسية العراقية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣؟
٢- كيف لعبت النخبة السياسية العراقية دوراً في مسألة السلم الأهلى وتأزيمها بعد عام ٢٠٠٣؟

فرضية الدراسة:

كلما ابتعدت النخب السياسية العراقية عن السلوك التعاوني في ادارة البلد بروح التسامح وقبول الآخر وعدم التزامها بالممارسات الديمقراطية، كلما ساعد ذلك على تأزيم السلم الاهلي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة تكوين أو بنية النخبة السياسية ومواقفها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بوصفها الطرف الذي يملك القوة والقدرة داخل النظام السياسي، وتسهم بشكل محوري في صناعة القرارات، وتغيير القيم والسلوكيات وهو أحد العناصر المهمة في تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي أو انتكاسهما؛ ولاسيما في مرحلة الانتقال، والصراعات، والأزمات، التي تمر بها الدولة.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على مدى تأثير دور النخبة السياسية العراقية على تأزيم السلم الاهلي بعد عام ٢٠٠٣ وهذا من خلال عرض مجموعة من الإجراءات والقرارات التي

اتخذتها النخبة السياسية بهذا الشأن، بحيث يكمن أن يساهم هذا البحث ولو بشكل ضئيل في تصحيح الخطوات وتعزيز السلم الأهلى.

منهجية الدراسة:

استعانت الدراسة بمنهجين اساسيين وهما: مقترب النخبة، في تحديد عناصر النخب السياسية الجديدة في العراق ومعرفة دورهم السياسي الذي اضطلعت به النخبة السياسية بعد ٢٠٠٣ نحو موضوع السلم الاهلي، كما إستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي، من خلال عرض وتوضيح النخبة السياسية العراقية الجديدة ونشأتها بعد ٢٠٠٣.

تقسيم الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة وعلى النحو التالي:

المبحث الأول بعنوان (التأصيل النظري) ويتضمن مطلبين: المطلب الاول: مفهوم النخبة السياسية والسلم الاهلي، والمطلب الثاني: بنية النخبة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، أما المبحث الثاني بعوان (النخبة السياسية العراقية وتأثيرها في تأزيم السلم الاهلي بعد عام ٢٠٠٣)، فيتضمن هو أيضا مطلبين، الاول: النخبة السياسية العراقية وتأثيرها على المستوى السياسي والامني والمطلب الثاني: النخبة السياسية العراقية وتأثيرها على المستوى القانوني والاقتصادي والثقافي.

المبحث الاول: التأصيل النظري للمفاهيم:

ان معرفة مفهوم النخبة السياسية ودورها في تأزيم السلم الأهلي تقتضي الولوج في الاطار المفاهيمي وتحديد المصطلحات من اجل تقدم تصوروتحليل علمي يضمن الدقة والوصول الى النتائج المرجوة، فتحديد المصطلحات تعد المدخل الاساس للوصول الى النتائج، ومن اجل ذلك لابد من دراسة مفهوم النخبة السياسية والسلم الاهلي اولاً ومن ثم دراسة بنية النخبة السياسية العراقية، وذاك من خلال المطلبين الاتيين:

المطلب الاول: مفهوم النخبة السياسية و السلم الاهلي

اولا: في ماهية النخب السياسية

يعد مفهوم النخبة (Elite) من المفاهيم ذات الدلالات الوسعة، فالنخبة في اللغة العربية مفردة، جمعها (النخب)، وتعني الانتخاب والاختيار والاصطفاء والانتقاء، وتكون (النخبة) بصيغة الجمع (نخبا) تعبر عن السمو والارتفاع. يُشير المصطلح (النخبة) إلى أعلى فئة في أحد ميادين التنافس، وهم من المبرزين المتفوقين بالقياس إلى غيرهم، ولذلك فهم يعدون قادة في ميدان معين. وبهذا المعنى تكون هناك نخبة سياسية، نخبة في الفن، نخبة علمية ودينية[١].

ركز الرواد الأوائل مثل: (موسكا، وباريتو، وميتشل) على مفهوم النُّخبة الواحدة، التي تأخذ مكانها في قمة البناء الاجتماعي، والتي تمارس دورا استراتيجيا في الحياة السياسية والفكرية؛ ولكن التطورات الحديثة في علم الاجتماع السياسي أكدت على وجود أنساق متعددة من النُّخب في كل حقل من حقول الحياة الاجتماعية؛ في مجال السياسة، والثقافة، والفكر، والاقتصاد، والتقانة [٢].

وتجدر الاشارة الى ان النخبة كفهوم يرتبط بالعديد من المفاهيم مثل: (القوة، والسلطة، والسيطرة، والقلة، والكثرة)، و تطلق على المثقفين في كل مجالات و المبرزين و الخادمين للاهداف العامة في مجتمع معين؛ الا أنه يلزم تحديد مفهوم النخبة بقطاع أو نشاط معين لصرف المفهوم عن هذا المعنى العام مثل: النخبة السياسية – النخبة الثقافية- النخبة العكسرية... الخ.

ويذهب عدد كبير من الباحثين الى ان النُّخبة السياسية، تعد النواة الأساسية لمختلف التجليات الريادية في المجتمعات الإنسانية، وتأخذ مكانة الدور المركزي والحيوي في توجيه الحياة الاجتماعية وإدارتها. وهي أقلية داخل المجتمع ، تتوفر لها خصائص و قدرات ذاتية و إمكانيات موضوعية، تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير في مساره من خلال تحكمها في عملية صنع القرارات السياسية.

كما أن النخب السياسية تختلف عن بعضها في طريقة تشكلها وتجددها، وفي كيفية وصولها للسلطة ومغادرتها وفي علاقاتها وتفاعلاتها الداخلية ومع الجماهير، لاعتبارات تتعلق بالنخبة ذاتها وبأوضاع المجتمع نظامه السياسي، وبحكم موقعها الرائد في النسق الاجتماعي والسياسي واستئثارها

---

(١) جيل فيريول، معجم المصطلحات الاجتماعية، ترجمة، انسام محمد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ٢٠١١، ص ٧٨

(٢) علي أسعد وطفة، في مفهوم النخبة : مقاربة بنائية، مركز نقد وتنوير للدراسات الانسانية، الاصدار الاول، إيار /٢٠١٥، ص ٦

باتخاذ القرارات الأساسية في الدولة أو تأثيرها فيها([١]).

ويشمل مفهوم النُّخبة السياسية عند (باريتو) و(موسكا) مجموعة من الناس تمارس السلطة السياسية مباشرة؛ وتكون في وضع تؤثر فيه بشدة في عملية ممارسة هذه السلطة، بينما يرى (بوتومور) الى أن النُّخبة السياسية هي تلك المجموعة التي تضم أفرادا يمارسون السلطة السياسية داخل المجتمع خلال فترة زمنية محددة. وضمن هذا الإطار تضم هذه النخبة أعضاء الحكومة، وكبار الموظفون الإداريين والقادة العسكريون والمستثمرين الاقتصاديين الكبار وبعض العائلات النافذة سياسيا([٢]).

وبحسب (هارولد لاسويل) تعد النخبة السياسية بأنها" أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة فى أى جياز سياسي وهؤلاء يشملون القيادة والشكيلات الاجتماعية التى أتى منها هؤلاء القادة، والتى من خلالها يتم تقدير و حساب كل شئ خلال فترة زمنية معينة"([٣]).

اما وظائف النخبة السياسية، فهناك شبة اجماع لدي الباحثين بان وظائف النخبة السياسية تختلف وتتميز بها عن باقي النخب الأخرى، ويعود ذلك إلى إن النخب الأخرى مثلها كمثل الجماهير لا تبالي بالسياسة ولا تستطيع تشكيل رأي سياسي حول موضوعات السياسة العامة مثلما تقوم به النخبة السياسية من عملية تشكيل لهذا الرأي داخل المجتمع، والذي يتأسس على إدراك هذه النخبة للأهداف والمشكلات التي تخص الدولة ومجتمعها، كما تقوم النخبة السياسية بوظيفة التنسيق والموائمة بين أنشطة المؤسسات والهياكل المختلفة داخل المجتمع في إطار الدولة وخارج هذا الإطار في اغلب الأحيان، وذلك لغرض الوصول إلى أفضل صيغة مشتركة وموحدة للعمل في إطار المجتمع ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة([٤]).

ومن خلال ما قدمنا يكمن القول بانه النخبة السياسية هي قلة من الأشخاص، ولهم القدرة في التحكم بالاخرين من خلال جمع مجموعة من العناصر التي تمكنها من تحقيق حد ادنى من القوة والتماسك الذين يؤهلها نحو تحقيق اهدافها الاساسية.

ثانياً: في ماهية السلم الاهلي:

يرتبط مفهوم السلم الاهلى بعاملان أساسيان في المجتمع وهما: الأمن والاستقرار؛ وإذا ما فقدت حالة السلم والوئام الداخليين أو ضعفتا، اديا إلى تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار؛ اذ تسود حالة الخصام والاحتراب؛ فيسعى كل طرف لإيقاع أكبر قدر ممكن من الأذى والضرر بالطرف الآخر، وتضيع عندها الحدود، وتنتهك الحرمات، وتدمر المصالح العامة؛ حينها تشعر كل جهة بأنها مهددة في وجودها

([١]) بوروني زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٠٨

([٢]) نقلا عن: توم بوتومور، الصفوة و المجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة، محمد الجواهري واخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ١٩٨٨، ص ص ٢٨- ٩٦

[3]) Harold. Lasswell, Politics: Who Gets What, When, How (New York, McGraw-Hill 1936). P.54

([٤]) محمد شطب عيدان المجمعي، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العدد٤ سنة ٢٠١٠، ص ١٣٦

ومصالحها، فتندفع باتجاه البطش والانتقام وإحراز أكبر مساحة ممكنة من السيطرة والغلبة(١).

وفي ضوء هذا المنطلق هناك جملة من التعاريف الإصطلاحية لمفهوم السلم، السلم يدل على السلام عموما، مما يقتضي توافر المظاهر الإيجابية، مثل: الهدوء، والاستقرار والأمن، ومن ثم غياب المظاهر السلبية، مثل: العنف(٢). والسلام هو حالة من التعايش غير العنف بين اشخاص ومجتمعات تتسم اللغة السائدة بينهما بالتفاهم والحوار وقبول الرأي المختلف(٣).

اما السلم الاهلى، فله دلالات كثيرة، في اي مجتمع سواء كان متجانسا ام يشتمل على تعددية، ومن هذه الدالات: دالة العيش المشترك، ودالة الرغبة في التعايش والتضامن بين ابناء المجتمع الواحد، "بمعنى سيادة الرضا في المجتمع"، لكن هذا الرضا لا يأتي عن طريق التمني والرجاء ولا يتولد شفويا، وانما يأتي عن طريق توسيع المشاركة السياسية والادارية والاقتصادية والثقافية بين شرائح المجتمع كافة(٤).

وهناك تعريف اخر للسلم الأهلي يأتى بمعني رفض كل إشكال التقاتل، أو مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه، او تبريره، ويعني السلم الأهلي الدائم إيجابا العمل على منع الحرب الأهلية في المجتمع(٥).

ففي كثير من الاحيان فان اختلال في السلم الاهلى تواجه المجتمعات المتعددة، لذا ومع وجود التنوّع والتعدد في المجتمع فإنه لابد من ضمان الحقوق والمصالح المشروعة للجميع؛ ليعيش الجميع في إطار المصلحة المشتركة في بوتقة الوطن الواحد(٦). ومن هنا يمكن ان نميز بين نوعين من السلم الاهلى في المجتمعات المتنوعة (٧):

- النوع الأول: السلم الاهلي الوهمي

يوجد هذا النوع من السلم عندما يكون الإنسان أو قسم أو شريحة إجتماعية معينة على درجة من الضعف والوهن يدفعها نحو الرضوخ دون قناعة، إما لخوف من سلطة معينه أوعدم القدرة على المواجهة، وبذلك يكون السلم مؤقتا ويمكن أن يتعرض إلى الإنهيار بأقل إختبار أو نتيجة تغير موازين القوى، لأنه لم يكن مبنياً على أسس سليمة وصحيحة .

---

(١) حسن بن موسى الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقي، لندن، ٢٠٠٢م، ط١، ص ٢٧

(٢) محمد بن خالد البديوى، الحوار و بناء السلم الاجتماعي، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، ٢٠١١، ص١١

(٣) خضر دوملى، كتابات في بناء السلام و التعايش، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠١٤، ص٤٢

(٤) عبد السلام ابراهيم البغدادي: التسامح والصفح- دراسة مقارنة في الفكر الاسلامي والغربي- مؤتمر التعايش السلمي في العراق (الواقع والمستقبل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني/ كلية العلوم السياسية/ جامعة السليمانية، بالتعاون مع منظمة (نفار) لتنمية الثقافة الديموقراطية، من (٥-٤ نيسان/ ٢٠١١)، ص ١٤.

(٥) انطوان مسرّه، السلم الأهلي والذاكرة في لبنان، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، ٢٠٠٤، ص ٣٧

(٦) حسن بن موسى الصفار، مصدر السابق، ص٣٩

(٧) رشيد عماره ياس، النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الاهلي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، ، عدد ١٢، ٢٠١٥، ص ٣٢٠.

- النوع الثاني: السلم الاهلي الحقيقي

يكون هذا السلم مبني على قبول وقناعة كافة الأطراف في المجتمع ، وهذا النوع من السلم أرسخ وأقوى وأكبر قدرة على الصمود والتطور، ويرتبط هذا النوع بمفاهيم التسامح ومباديء حقوق وحريات الإنسان ومباديء العدل والمساواة، على أن تكون هذه المفاهيم على مستوى الأفراد والجماعات، وبما يضمن الإقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوقهم وحرياتهم، وأن يبتعدوا قدر الإمكان عن مفاهيم الأقلية والقهر واشعار الآخرين بالتهميش والغبن أو إشعار الآخرين بالخوف على هويتهم و وجودهم.

ومما سبق يمكن القول بان السلم الاهلى هو حالة من الوئام والعيش المشترك بين شرائح المجتمع كافة من خلال نبذ العنف والإكراه، والابتعاد عن سياسة الإقصاء والتهميش والقبول بالتنوع، والتعامل السلمي والحضاري مع مختلف القوميات والاديان والمذاهب وشرائح متنوعة في المجتمع.

المطلب الثاني: بنية النخبة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ وصلت قوات الاحتلال الامريكي الى عاصمة بغداد بعد ١٩ يوم من الحرب، وتم اعلان انهاء نظام البعث االذي حكم العراق اكثر من ٣٠ عاما وبدأ بمرحلة جديدة، فعندما استلم حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨ كان يضم ٢٠٠٠ عضو فقط،؛ ولكن نما بشكل مطرد إلى مليون عضو ومؤيد؛ اذ أصبح مهيمنا على كل مؤسسات الدولة، ومع الاطاحة بهذا النظام اصدرت (سلطة الائتلاف الموقتة)* بقيادة الحاكم المدني (بول بريمر) قرارين لتطهير مؤسسات الدولة كافة من بقائيا رموز النظام وهما :قرار (اجتثاث البعث) و(حل الجيش العراقي)[١] ولم يقتصر هذين القرارين على كبار المسؤولين فحسب؛ بل شمل طبقة كاملة من العراقيين الذين انضموا إلى البعث سواء كانوا طواعية أو تحت الإكراه ، فقد شمل قرار (حل الجيش) الذي اصدرته سلطة الائتلاف الموقتة في ٢٦ ايار ٢٠٠٣،نحو (٤٠٠) الف عراقي وعوائلهم بفقدان وظائفهم ومعيشتهم، وهذا ساهم بشكل كبير في انهيار سريع في الوضع الامني في البلاد. فالولايات المتحدة الامريكية لم تفقد السيطرة على حدود العراق وحسب؛ بل فقدت السيطرة على معظم المراكز السكانية المحلية[٢]. وهذا ما ترك فراغا اداريا ساهم في

* تشكلت في هذه المرحلة الممتدة بين أيار ٢٠٠٣ وحزيران ٢٠٠٤ سلطة أئتلاف مؤقتة لتحل محل السلطات العراقية بعد الإطاحة بظام الحكم البعث في العراق، وفي مارس ٢٠٠٤، صدر دستور عراقي مؤقت أعدّته سلطة أئتلاف مؤقتة بالتعاون مع القادة العراقيين ، وبموجب هذا الدستور الانتقالي، سلّمت سلطة ائتلاف مؤقتة في حزيران ٢٠٠٤ السلطة السياسية رسمياً إلى حكومة عراقية مؤقتة. للمزيد ينظر: فالح عبدالجبار، العراق بعد أربعة أعوام على الاجتياح الأميركي: تقويم الأزمة والبحث عن سبيل للمضي قدماً، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ايلول ٢٠٠٩، على الرابط: https://carnegie-mec.org/2009/12/23/ar-pub-24398، ايضا: عبد الكريم العلوجي، الحيقية الغائبة، مكتبة الجزيرة الورد، ط١، ٢٠١٠، ص١٥

(١) قرار الرقم ١ المسمي قرار اجتثاث البعث (Act DE Baathication). وايضا: قرار الرقم ٢ المسمي بقرار حل الجيش العراقي والمؤسسات الامنية . للمزيد ينظر: مجموعة مؤلفين، عشر السنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، ط١، ٢٠١٥، ص ٧١

(٢) فيبي مار، عراق مابعد ٢٠٠٣، ترجمة: مصطفي نعمان احمد، دار المرتضى، بغداد، ط١، ٢٠١٣، ص ٣٢

تكثيف الفوضى مما شكل عائقا كبيراً امام النخبة السياسية الجديدة في ممارسة مهامها.

وبعد استبعاد النخب القديمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كان هناك إعادة توزيع شاملة للسلطة بين الجماعات الدينية والعرقية في العراق لتلك المناصب التي كانت حكرا على النخبة السياسية السنية، فعلى سبيل المثال بين ٢٥ عضو من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي*- الذي شكل بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة- من قادة العراق لعام ٢٠٠٣ -٢٠٠٤ كان هناك فقط ٥ اعضاء من المكون العربي السني مقابل ١٣ عضو عربي شيعي و٥ اعضاء من الكورد[١].

فالنخبة السياسية الجديدة التي ظهرت منذ عام ٢٠٠٣ وقفت على الطرف النقيض التام من أسلافهم من جميع الاوجه تقريبا؛ فمنذ سقوط صدام، شهد العراق سبعة إدارات عراقية مختلفة وحدثت تغييرات جذرية في القيادة، إذ لم تتواجد اية شخصية من عهد حزب البعث ضمن القادة العراقيين الجدد إن برنامج إزالة حزب البعث من أجل إزاحة القيادة القديمة عزز الاختلاف بين أصحاب المناصب السابقين وأصحاب المناصب الجدد[٢].

وجاء اعضاء النخبة السياسية الجديدة من عدة اتجاهات[٣]:

١- شيوخ العشائر والقبائل.
٢- رجال الدين والقيادات الدينية (الملا واية الله).
٣- زعماء وقادة المعارضة السابقين.
٤- فضلا عن مجموعة من قادة الاحزاب السياسية الجديدة، التي شكلت بعد عام ٢٠٠٣

وكان صدام حسين خلال تسعينيات القرن الماضي قد قام باعادة تاهيل النخب العشائرية، وهكذا عادت العشائر لتنمو في عقد التسعينات، في أعقاب استعانة نظام البعث بسلطة شيخ العشيرة[٤]. ولم يتراجع دور القوى القبلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فبسبب ضعف الحكومة المركزية عززت القبائل دورها عن طريق بناء تحالفات مع قوات أخرى، الدليل المهم على الاعتراف الممنوح للنخب القبلية تم

---

* أنشئت سلطة الائتلاف المؤقتة مجلس الحكم في العراق (Governing council of Iraq) بموجب اللائحة التنظيمية رقم (٦) وبموجب القسم (١) والذي نص على (تعترف سلطة الائتلاف المؤقتة بتشكيل مجلس الحكم بوصفه الهيئة الرئيسية للإدارة العراقية المؤقتة إلى أن يشكل شعب العراق حكومة تمثله يعترف بها المجتمع الدولي، تمشياً مع القرار ١٤٨٣) ويضم المجلس (٢٥) عضواً. ينظر: طيبة جواد حمد المختار وعبدالسلام عليوي الجنابي، موقف القانون الدولي من التدخل في العراق في ٢٠٠٣، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، المجلد٧، العدد١، ٢٠١٥ ص ٣٠٠

(1)Ofra Bengio, Iraq's New Political Elites A Dream Come True?, Middle East Review of International Affairs (MERIA Journal), Vol. 13, No. 4 (December 2009)). P 34

(2) Phebe Marr, Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want? United state institute of pace , March 1, 2006, p 4

(3) Ibid, p. 35

(٤) قحطان حسين طاهر، دور العشيرة في تشكيل الدولة العراقية الحديثة، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، متوفر على الرابط: http://mcsr.net/news13 ، تاريخ الدخول ١٤/٨/ ٢٠١٧

تعيين عددا من الاعضاء المنتمين للقبائل في مناصب مهمة في الحكومة العراقية الانقالية في ١ تموز ٢٠٠٤: فضلا عن الرئيس غازي عجيل الياور (المنتمي إلى قبيلة شمر)، نجد ايضا عدنان الجنابي (كاتب الدولة من دون حقيبة) من قبيلة الجنبات، علما ان ابوه كان ذا منصب مهم في عهد حكم صدام حسين، ومالك دوهان الحسن (وزير العدل المنتمي على الاتحاد قبيلة الجبور)، وليلي عبد اللطيف (وزيرة العمل المنتمية الى الاتحاد قبيلة بني تميم)... الخ[١]. وبحلول عام ٢٠٠٦، اضطر الجيش الامريكي والقوات العراقية لأنشاء (مجالس الصحوات) القبلية لمحاربة تنظيم القاعدة في مناطق غرب العراق[٢].

وقد تم تعزيز دور القبائل باعتبارها النخبة السياسية الجديدة من خلال مشاركتها في الانتخابات. فعلى سبيل المثال، في انتخابات ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٩ لمجالس المحافظات، خاض زعيم مجالس الصحوة القبلية في محافظة الأنبار، بقيادة (الشيخ أحمد أبو ريشة) الانتخابات ضمن قائمة الصحوة وحصل على عدد من المقاعد في الانتخابات[٣].

تماشيا مع صعود دور العشائر، ففي العراق بعد عام ٢٠٠٣ لعبت النخبة الدينية دورا كبيرا واكثر تأثيراً مقارنة بالنخبة العشائرية، ومع انهيار حكم البعث، صعدت قوة ونفوذ النخبة الدينية الشيعية بشكل غير متوقع ويعود سبب ذلك الى وجود احزاب شيعية منظمة وكان تاثيرهم قد برز بوضوح في البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية الذي وقعته قوى المعارضة وشخصياتها في اجتماع لندن في كانون الثاني ٢٠٠٢. أذ اشار البيان الى رعاية جميع الحقوق المشروعة المنتهكة للأغلبية الشيعية التي تعرضت للاضطهاد والتعسف والعزلة من قبل نظام البعث [٤].

واستمرت بروز دور النخب الدينية بشكل جلي، خصوصا بعد تدهور الوضع الامني والاجتماعي الذي خلفه الاحتلال الامريكي، أذ تراجع دور معظم السلطات في المجتمع الا سلطة الدين المتمثلة بسلطة رجال الدين (الملا واية الله) وكان للمرجعية الدينية الدور الفعال في المسائل السياسية والاجتماعية الى جانب دورها في الارشاد الشرعي، وثمة مواقف كثيرة للمرجعيات الدينية بشأن القضايا السياسية والاجتماعية والشرعية التي تشغل اهتمام الرأي العام العراقي[٥] وكان للمرجعية العليا في النجف والمتمثلة بالمرجع الاعلى السيد على السيستاني دورا بارزاً واحياناً حاسما من الازمات العصيبة التي مرت على المجتمع العراقي والعملية السياسية وقد صنف دوره بالدور الايجابي إذ كانت الفتاوي الصادرة عنه تدعو إلى الاحتكام بالقانون وعدم الثأر وتأييد الانتخابات والدستور والاحتكام الى السلطة

---

(١) هشام داوود، القبائل العراقية في ارض الجهاد، مجلة عمران، المركز العربي للابحاث دراسة السياسيات، عدد ١٥، المجلد٤، شتاء ٢٠١٦، ص١٠٦

(٢) كانت البداية الأولى لظهور مجالس الصحوة في أواخر ٢٠٠٦ في محافظة الأنبار غرب العراق التي تعد أكبر محافظة سنية، ومنها انطلقت فكرة المجالس إلى محافظات أخرى مثل محافظات ديالى وصلاح الدين ونينوى، انتشرت هذه المجالس بشكل ملحوظ بعد ذلك في مختلف أنحاء العراق. للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص ص ١٠٨- ١١٠

(٣) فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٣٢

(٤) للمزيد ينظر: نص البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية (١٤-١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢). الجزيرة نت، متوفر على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/12/17/، تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٣/١١

(٥) يوسف محسن، الفائضون المثقفون، الدولة، المجتمع دار امل الجديدة، دمشق، ط! ٢٠١٥، ص ٤٩٣

[١]. بالمقابل هناك من يرى بان السيد السستاني ساهم بصورة او اخرى في ترسيخ الطائفية السياسية في العراق عندما اصدر توجيها بتشكيل ودعم قائمة الائتلاف العراقي الموحد (الذي ضم اغلب القوى الشيعية) في انتخابات عام ٢٠٠٥، والتي حملت رقم ١٦٩[٢] في حين كان الاجدر به ان ينى بنفسه عن هذا الامر ويكون مرجع لكل العراقيين، فضلا عن ذلك فهناك شخصيات ومرجيعات دينية اخري لهم دور كبير في العملية السياسية منهم، مقتدي الصدر زعيم التيار الصدري، وعائلة الحكيم. ويري الباحثان بأنه وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للمرجعية بخصوص الطائفية ولكن ساهمت بطريقة ما في تخفيف حدة العنف والخلافات.

أضافة إلى ذلك، فهناك نوعا اخر من انواع النخبة السياسية بعد ٢٠٠٣ وهم الفصائل والشخصيات التي عادت من الخارج الى العراق مع القوات الامريكية لتحل محل النظام السابق ، وكانت الفصائل التي ظهرت بشكل عفوي تتنافس مع قوى آخرى، تكونت للوهلة الأولى من جميع التنظيمات المناهضة للبعث، التي كانت تعمل اما بطريقة سرية من داخل العراق أو إجبارها في المنفي[٣]. ومن أبرز هذه التنظيمات: حزب الدعوة الاسلامية الذي تأسس في عام ١٩٥٧ بقيادة (محمد باقر الصدر)، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق تأسس في عام ١٩٨٢ في ايران بقيادة (محمد باقر الحكيم)، والمؤتمر الوطني العراقي (INC) تاسس في عام ١٩٩٢ بقيادة (د.احمد الجلبي)، وحركة الوفاق الوطني العراقي (INA) تأسس في عام ١٩٩٠ بقيادة (د.اياد علاوي) [٤]. فعلي الرغم من محاولات هذه النخب السياسية المنضوية تحت راية هذه الاحزاب أن تشكل العمود الفقري للنظام السياسي الجديد، لكنها لم تفلح في ذلك بسبب التناحر الشخصي والحزبي وانعدام الرؤية المشتركة لديهم في إدارة البلد.

واكثر الخصائص التي ميزت النخب السياسية الجديدة في العراق هي انها كانت من المغتربين اي (عراقيين عاشوا خارج العراق لمدة عقد في الأقل، وفي بعض الحالات عقدين أو ثلاثة) وهم اكثرية غالبة، فمعظم القادة بعد ٢٠٠٣ هم إما من الاشخاص الذين غادروا العراق أو عاشوا في اقليم كردستان بمنأى عن سيطرة نطام البعث [٥].

وقد اعتمدت السلطة الامريكية في تأسيس نظام الحكم الجديد في العراق بشكل كبير على الخصوم السياسيين للنظام العراقي السابق الذين تمكنت من استقطابهم في الخارج طوال فترة الحصار والعقوبات على العراق [٦]. فبعد سقوط نظام البعث كل القوى والاحزاب التي عانت من التهميش

---

(١) وسام حسين على العيثاوي، التحديث والاستقرار في نظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط١، ٢٠١٨، ص ٨٢.

(٢) أبرز اللوائح المشاركة في الانتخابات، موقع جريدة الحياة اللندنية، متوفر على الرابط التالي:
http://www.alhayat.com/article/1226151 ، تاريخ الزيارة: ٢٠/٩/ ٢٠١٨

(3) Ofra Bengio, Op. cit, pp 37

(٤) على مراد كاظم، الاحزاب الدينية في العراق بين المعارضة والحكم، مجلة الباحث، جامعة كربلاء، العدد ٢٨، سنة ٢٠١٨، ص ص ١٦٨-١٦٩

(5) Phebe Marr, Op. cit, p 8

(٦) على صباح صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (٢٠٠٣ -٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة

والابعاد والاستبعاد القسري لعدة سنوات عادت إلى الساحة السياسية، ففي الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ تنافس حوالي ٢٩٧ كيان سياسي على المناصب الحكومية بعد ان كان حزب البعث هو الحزب المهيمن الوحيد[١].

ومن ناحية اخرى وفي نقطة مهمة حاولت امريكا بناء مجتمع عراقي جديد ركزت فيه على الدور السياسي للمرأة في العراق لاعتقادهم بانه من الصعب بناء بلد ديمقراطي دون تفعيل دور المرأة فيه[٢]، وجاءت أول مشاركة سياسية فعلية للمرأة بعد عام ٢٠٠٣، من خلال اشتراكها في مجلس الحكم الانتقالي الذي شكل بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد تكون هذا المجلس من (٢٥) عضوا ثلاث منهم كن من النساء، كما ضمن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وقانون الانتخاب العراقي رقم (١٦ لسنة ٢٠٠٥) نسبة التمثيل للنساء أو ما يسمي بنظام (الكوتا النسائية) في مجلس النواب العراقي وتم تخصيص نسبة لا تقل عن ربع عدد أعضاء مجلس النواب أي ٢٥٪ [٣].

بناء على ذلك نستنتج بان تلك التغيرات التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة سقوط النظام السابق احدثت تغييرات جذرية في القيادة السياسية، وكانت الولايات المتحدة الامريكية مهندسا للعملية السياسية العراقية وتختار من له الحق في إدارة البلد، فمعظم النخب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ جاءت بدعم وتأييد امريكي بدءاً بمجلس الحكم الانتقالي الى تشكيل الحكومات المتعاقبة. وخير دليل على ذلك ان اغلبية النخب السياسية الحاكمة كانوا خارج العراق وقدموا الى العراق مع وصول القوات الامريكية الى العاصمة بغداد في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ باستثناء النخب السياسية الكوردية وبعض الشخصيات الاخرى.

الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الاردن، ٢٠١٥، ص ٧٦

(١) محمد هادي عبد الخضر، التعددية الحزبية، وأزمة بناء الدولة في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٤، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط١، ٢٠١٧، ص ص ٤٢- ٨٥

(٢) يقول بول بريمر بانه لدينا ثلاث نساء فقط في لائحة غير النهائية للمجلس الحكم الانتقالي وكنا نأمل في ان يكون لدينا أربع علي الاقل و قد ألححت علي الكورد لمدة اسبوعين لكي يأتون ببعض المرشحات ولكن لم يتوصلا الحزبين الرئيسيين في الاقليم إلى الاتفاق، للمزيد ينظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق، النضال لبناء غد مرجو، دار الكتاب العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص ١٢٨

(٣) كوتا : تعني نصيب او حصة وكوتا المرأة في الانتخابات تعني حصتها من عدد المقاعد الكلية للمجلس. وقد نص الدستور العراقي في المادة ٤٩ فقرة رابعا: (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب). للمزيد ينظر: الدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، و ايضا: بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٢، المجلد ٤، سنة ٢٠١٥، ص ص ٢٤٤- ٢٤٥ ، وايضا: Ofra Bengio, Op. cit, p38

المبحث الثاني:النخبة السياسية العراقية وتأثيرها في تأزيم السلم الاهلي بعد عام ٢٠٠٣

تعد النخب السياسية أحد العناصر المهمة في عملية تحقيق السلم الاهلي، لاسيما في مراحل الانتقال والصراعات والأزمات التي تمر بها الدول وهذا يطبق على العراق تماماً، فبعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣، وفي إطار التحول من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي، وهو ما فسح المجال أمام بروز قوى ونخب سياسية جديدة، لم تتح لها إمكانية الظهور في السابق، لقد أثبتت التجربة خلال السنوات المنصرمة أثر هذه النخب في تازيم السلم الاهلي وعدم قدرتها وضعفها في تحقيق توافق وطني حقيقي يؤسس لمرحلة ما بعد حزب البعث، بسبب اتباع مجموعة من سياسات ومواقف وقرارات. والتي نتحدث عنها بالتفصيل على كافة المستويات (السياسي والامني والقانوني والاقتصادي والثقافي)، ذلك من خلال مطلبيين:

المطلب الاول: النخبة السياسية العراقية وتأثيرها على المستوى السياسي والامني:

لتسليط الضوء على التأثير السلبي للنخبة السياسية العراقية في موضوع السلم الاهلي على المستوى السياسي والامني ، لابد من الاشارة الى النقاط الآتية:

اولاً: فشل المصالحة الوطنية

تعد المصالحة الوطنية احدى من المراحل الانتقالية للعدالة ووسيلة لحل سلمي وودي للخلافات والصراعات بين الأطراف المحلية المتخاصمة. وهي استراتيجية تنتهجها الدول في سبيل حل النزاع والخروج من الازمة التي قد تصيبها جراء اعمال العنف وما شابهها من الحرب أو الثورة الداخلية[١].

وقد شهد العراق أحداث عنف شديدة على مدار عقود طويلة منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ حتى عام ٢٠٠٣، مما تسبب في انقسامات عميقة في المجتمع العراقي، وايضا مما جعل البعض يبحث عن الفرصة السانحة للانتقام، بحيث عرض الأمن والسلم والتعايش السلمي لمخاطر جمة[٢].

وبعد ٢٠٠٣ تم طرح موضوع المصالحة الوطنية من عدة جهات محلية ودولية وإقليمية لغرض إيقاف دوامة العنف وتحقيق المصالحة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي، وكان أول مؤتمر للمصالحة الوطنية قد عقد في اربيل في نهاية شهر مارس٢٠٠٤ بدعوة من رئيس اقليم كردستان السابق مسعود البارزاني لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية بين الجميع انطلاقا من مبدأ نبذ الخلافات، لكن المؤتمر لم يحقق أهدافه المنشودة نتيجة لعدم تطبيق توصياته بسبب عدم جدية الأطراف المشاركة وغياب أطراف أساسية اخرى مثل الأحزاب الشيعية الفاعلة وشخصيات سياسية عراقية مستقلة[٣].

---

(١) مرسي احمد عبد الله، المصالحة الوطنية ومقتضيات العدالة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، ٢٠١٨، ص ٢٣

(٢) المصالحة الوطنية في العراق ..دراسة مقارنة، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ط١، ٢٠١٦، ص ٨. وايضا: فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، دهوك ٢٠١٤، ط١، ص ٢٢

(٣) للمزيد ينظر: ياسين محمد حمد، المصالحة الوطنية و السلم الاهلي، دراسة في النموذجين الايرلندي و العراقي، مجلة

وبعدها شهد زمن حكومة نوري المالكي (٢٠٠٦-٢٠١٤) نتيجة زيادة الضغوطات الدولية والاقليمية المطالبة بتحقيق المصالحة الوطنية بالإضافة إلى زيادة الضغوطات الداخلية، بادر البرلمان العراقي الى تشكيل لجنة المصالحة الوطنية في البرلمان العراقي وعلى اثر تشكيل هذه اللجنة توصل البرلمان العراقي والحكومة إلى ضرورة إصدار قانون العفو العام وكذلك إلى إلغاء قانون اجتثاث البعث وسن قانون المسائلة والعدالة على غرار قانون الحقيقة والمصالحة في دولة جنوب افريقيا، لكن لم تحقق هذه المبادرات هدفها في تحقيق السلم الأهلي والتعايش السلمي في العراق بسب خلافات عميقة حول بنود قانون المساءلة والعدالة...وغيرها من الخلافات[١].

واستمرت مبادرات الحكومية والنخب السياسية الحاكمة لتسليط الضوء على موضوع المصالحة الوطنية ولذلك تم تشكيل اللجنتين بهذا الشأن (لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية العراقية، واللجنة العليا للتعايش والسلم المجتمعي) التابعان لمكتب رئيس الوزراء وكانت هدفهم - حسب ما جاء في استراتيجيتهم- هي تسوية تاريخية بين القوى الفاعلة في المجتمع العراقي على تنوعه لتحقيق مصالحة وطنية [٢]. وكان هذا الهدف يبقي محصورا في اطار نظري دون وصوله للواقع العملي الملموس حتي تم الغاء لجنتين من قبل (عادل عبدلمهدي) رئيس الوزراء العراقي في ٢٣ مايس ٢٠١٩[٣].

وتجدر الاشارة، بانه رغم كثرة المؤتمرات والمحاولات والنداءات بخصوص موضوع المصالحة الا انها لم تشهد تقدما مطلوبا في هذه المسألة المهمة والحساسة والتي كانت ولاتزال العراق بحاجة ماسة لها لتحقيق السلم الاهلي وتجاوز تريكات الماضي وضمان الامن والاستقرار، لا شك ان هناك الكثير من الاسباب التي ادت الى فشل المصالحة الوطنية، والتي يمكن حصرها بالاتي:

١- اعادة هيكلة النظام السياسي على اسس خاطئة، فقامت سلطة الائتلاف المؤقتة باختيار اعضاء مجلس الحكم الانتقالي العراقي على الخطوط العرقية والطائفية [٤]. واكثر من ذلك لم يطلق اعضاء مجلس الحكم في وهلتهم الاولى أي مبادرة للمصالحة الوطنية على غرار ما حصل في دولة جنوب إفريقيا عندما صدر قانون العفو العام في عام ١٩٩٤ والذي أعقبة تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة في

العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٤، ٢٠١٨، ص ٥١

(١) ومن يطالع ما ورد في الاسباب الموجبة للقانون المساءلة والعدالة رقم (١٠) لسنة (٢٠٠٨) يدرك بان مهمة هيئة وطنية عليا للمساءلة والعدالة التي انشأت بموجب هذا القانون تنحصر في تطهير المجتمع العراقي ومؤسسات الدولة من البعثيين، وتمكين المتضررين من حزب البعث والأجهزة الأمنية من مراجعة المحاكم، وإحالة من ارتكب من البعثيين من الجرائم الى المحاكم المختصة، وإيجاد قاعدة بيانات لتشكيل المرجع التاريخي لجرائم حزب البعث، الا منذ تأسيس الهيئة لم تقوم بأية فعل أو تأثير في نشر الوعي والفعل المادي الذي يكرس ثقافة الرفض حزب البعث، وبقي عمل الهيئة محصورا ومحددا في منع (البعض) من البعثيين في تبوء مراكز او وظائف في الدولة. للمزيد ينظر: خميس دهام حميد، النظام السياسي العراقي وموقفة من المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص ١٩٦، و ايضا زهير كاظم عبود، وجهة نظر في قانون المساءلة والعدالة، الموقع الرسيمي للاتحاد الوطني الكردستاني، https://www.pukmedia.com/AR_Direje.aspx?Jimare=64662 تاريخ الزيارة، ٢٠١٨/٧/٢٠

(٢) وثيقة بغداد. خطة التسوية النهائية للمصالحة الوطنية ،جريدة صباح العدد ٣٦٠١، الاربعاء ٣ شباط ٢٠١٦، ص ١٤

(٣) المركز الاعلامي العراقي، على الرابط التالي: http://iq-mc.org/news-3576.html، تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/٦/٢

(٤) المصالحة الوطنية في العراق..دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص ١٦

عام 1996.[١]

٢- سياسة اجتثاث البعث وحل الجيش العراقي التي أنهت خدمات حوالي ٣٠٠ الف من أفراد القوات المسلحة، وحوالي ٣٠ الف موظف حكومي وإداري مما خلق مزيدا من الاستياء فبدء التمرد السني في الفلوجة عام ٢٠٠٤ الذي كان الاكثر تضرراً جراء الاجتثاث البعث[٢].

٣- عدم التزام النخب السياسية العراقية بالعهود والوثائق الموقعة لتعزيز المصالحة الوطنية والسلم الاهلي، بحيث شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تصدعات كبيرة على صعيد السلم الاهلي وكاد البلد ان تعصف به الانقسامات الطائفية الى التفتت والانقسام، الامر الذي اقتضى ان توقع النخب السياسية عدة معاهدات ومواثيق شرف لحفظ السلم الاهلي ولكن لم تلتزم بهذه المواثيق والعهود، بل تعاملت معها على أساس حزبي أو طائفي أو فئوي، وليس على أساس وطني[٣]. من ابرزها (ميثاق الشرف والسلم الاجتماعي) الذي قدمته رئاسة الجمهورية في عام ٢٠١٣، (وثيقة مكة) التي قدمتها منظمة المؤتمر الاسلامي في عام ٢٠٠٦، وميثاق الاعلام الوطني للتعايش السلمي الذي قدمته لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة في عام ٢٠١٧... الخ [٤].

٤- لم تتفق اطراف المصالحة على الاسس والثوابت والسقوف المطالب بها، فكل طرف يعتمد على ثوابت واسس تصب في مصلحته فالطرف الرافض للعملية السياسية يري بانه لا يمكن ان يكون الدستور هو الأساس و المرجع في عملية المصالحة، في المقابل نجد الطرف الاخر يرى العكس[٥].

٥- عدم وجود تشريع ينظم موضوع المصالحة، يخول بموجبه كيان او هيئة او اي تشكيل مستقل يأخذ على عاتقه مهمة التنفيذ، فجنوب افريقيا اصدرت قانون دعم الوحدة الوطنية عام ١٩٩٥ وبموجبه اسست لجنة الحقيقة والمصالحة)، وبموجب القانون المذكور تمت اجراءات المصالحة وعبرت جنوب افريقيا المرحلة الانتقالية. وكذلك الامر في المغرب، فإن الهيئة المكلفة بهذا الموضوع وضعت نظامها الاساس، وتمت التصديق عليه بقرار ملكي[٦].

بناء على ذلك، وعلى الرغم من قيام القادة والنخب في الحكومات المتعاقبة بأطلاق استراتيجيات ومؤتمرات واتفاقيات عدة لتفعيل عمل المصالحة وإزلة العقبات امامها إلا انها لم تصل الى مستوى المصالحة الحقيقية التي قد تؤدي الي الاستقرار السياسي والامني والاجتماعي ويحفظ البلد من الانقسامات والتجاذبات والصراعات التاريخية نتيجة مجمل العوامل التي تم ذكرها.

---

(١) خميس دهام حميد، مصدر سابق، ص ١٩٥

(٢) نفس مصدر السابق، ص ١٧

(٣) رشيد عماره ياس، النخبة الساسية...، مصدر سابق، ص ٣٣٤

(٤) للمزيد ينظر: الموقع الرسمي للجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، http://www.iraqnr.com/Home/?p=826

(٥) باسم علي خريسان، المصالحة في العراق: اسئلة غير منتهية واجوبة غير حاضرة، مركز حكومة لسياسات العامة، ٢٠١٦، ص ٧،٨

(٦) عامر حسن فياض، سؤال المصالحة الوطني.. محاولة للفهم والإجابة، في الكتاب(نتسامح لنحيا)، مكتب الثقافة والإعلام لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، بغداد ٢٠١٦،ط١، ص ١٥

ثانياً: التبعية الخارجية

منذ البدء كانت نشأة الدولة العراقية تستند الى العامل الخارجي، فالملك فيصل الاول الذي اتى به البريطانيون لا ينتمي الى المجتمع العراقي[١]، فالعراق عانت لسنوات طويلة من التدخلات الخارجية نتيجة هشاشية بنية الدولة وضعف النخبة السياسية الحاكمة، واحد مؤشرات الدولة الهشة انها تعاني في اسقلالية القرار السياسي[٢]، فمعظم التدخلات كانت مرتبطا باستراتيجيات تخص مصالح قوى خارجية. وبسبب البنية الهشة للنظام السياسي الداخلي الذي تخللته الخلافات السياسية والازمات الداخلية مما شجع بعض القوى السياسية الى الركون للخارج والاستقواء به على شركاء الداخل[٣].

ومع تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، تغيرت سياسة وسلوك الدولة خارجياً، فدول الجوار الجغرافي للعراق وكذلك الولايات المتحدة الامركية لهما اثر كبير في توجه القرار السياسي العراقي، بسبب علاقاتهم القوية والوثيقة مع معظم النخب السياسية الجديدة في العراق، ووجود مصالح عميقة في البلاد[٤].

وتختلف هذه العلاقات والمصالح باختلاف طبيعة النخب السياسية وفقا للتقسمات العرقية والمذهبية، فاعتمدت ايران في تحقيق سياساته الخارجية في العراق على النخب الشيعية بالدرجة الاساسية، فالكثير من هذا النخب كانوا موجودين في ايران اثناء معارضتهم للنظام السابق مما ساهم هذا العامل والعوامل الاخرى الي تقوية العلاقات وتقديم التسهيلات للمصالح الايرانية في العراق وكذلك تفاهم وتطابق في وجهات النظر بين الطرفين في كثير من القضايا المتعلقة بالشأن العراقي[٥] كما تتوافق اغلب مواقف النخب السياسية السنية مع مواقف الدول العربية السنية فيما يعتلق بالدور الايراني في العراق والمنطقة وكذلك العملية السياسية في العراق. بحيث أجمعت النخبة العربية السنية في ان هذا البلد يعمل بأجندات تضر بمصالح العراق ومواطنيه، مثل قطع المياه، ودعم الميليشيات[٦] . كما اغلب النخب السياسية التركمانية لها علاقة قوية وثيقة مع تركيا بسبب الرابط القوى الذي يرتكز على أساس عرقي بحت، وكذلك الحصول على دعم مباشر من أنقرة[٧]. اما النخب السياسية الكوردية

---

(١) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة-الامة دراسة حالة العراق، الاكاديمون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٢٠١

(٢) مصطلح الدولة الهشة أو الرخوة هو المصطلح الذي وضعه عالم الاقتصاد السويدي جونار ميردل عام ١٩٧٠ وهو يعبر عن الدولة التى تتمتع فيها النخبة بقوة تمكنها من فرض إرادتها على بقية طبقات المجتمع, وهذه النخبة لا تدين بالولاء للوطن بل لمصالحها فقط، نقلا عن: شاهر اسماعيل شاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط١، ٢٠١٧، ص ٦١

(٣) مجموعة باحثين، دور العامل الخارجي في المتغيرات السياسية العراقية، مجلة حوار الفكر، معهد العراقي لحوار الفكر، عدد٤١، ايلول ٢٠١٧، ص ٣٧، ٤١

(٤) فراس إلياس، الأبوية السياسية الإيرانية في العراق، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/28125

(5) Rob Bongers Iran's foreign policy towards post-invasion Iraq, Journal of Politics & International Studies, Vol. 8, Winter 2012, p 140-143

(٦) علي طاهر ناصر، الدولة في منظور النخبة العراقية دراسة ميدانية في محافظات الموصل وصالح الدين والأنبار، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل، عدد ٤١، ص ١٧٧٥

(7) Muaffak Adil Omar, Whom Do Iraq's Turkmen Parties Serve?, on this set:

فان حساسية الاطراف الاقليمية في التعامل مع القضية الكوردية دفع بالكورد ان يعتمدوا على الاطرف الدولية لحمايتها، فعلي الرغم من ان النخب الكوردية تنتقد احيانا سياسات امريكا والغرب تجاه قضيتها، الا انهم يرون بان الاعتماد عليهم افضل بديل مقارنة ببدائل الموجودة في المنطقة[١].

ومع ذلك يعتمد بعض النخب السياسية العراقية على العامل الخارجي كوسيلة لتحيق غاياته أو حفاظا على بقائه في السلطة خاصة بعد العملية الانتخابية[٢].

ومن خلال ذلك يمكن القول بان التدخلات الخارجية وتبعياتها من عوامل خطيرة تؤثر على سيادة الدولة وزعزعة الاستقرار الدخلي والسلم الاهلي، واخطر من ذلك وجود اذرع داخلية واستغلالها من قبل الاطراف الخارجية لتطبيق اجنداتهم.

ثالثاً-دورة النخب القسرية

فعملية التحول الديمقراطي في المراحل الانتقالية تعتمد على الاستقرار النسبي بدرجة اساسية وعدم الاحتكار والتمسك بالسلطة من قبل مجموعات أو شخصيات محدودة، وفي هذا السياق اكد الدستور العراقي على هذا المبدأ وفق المادة (٦) التي جاءت فيها بان "يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور"[٣]، وقد اشار الدستور في العديد من موادها الى الانتخابات كوسيلة اساسية لتحقيق هذا المبدأ كما ان الدستور حدد ايضا مدة ولاية رئيس السلطة التنفيذية باربع سنوات ويجوز اعادة انتخابه لولاية ثانية فحسب[٤].

فعلى الرغم من محاولة التحول الديمقراطي الذي مر به العراق بعد ٢٠٠٣، بيد ان النخب السياسية العراقية تعمل جاهدة على استمرارها ومحاولة عدم ايجاد نخب بديلة او منح فرصة لنخب اخرى، اي انها معوق لدورة النخب المعروفة في النظم الديمقراطية[٥]، وحتي داخل احزابهم السياسية فان عملية التجديد ضعيفة جدا، بل واكثر من ذلك فان معظم الاحزاب السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ ذات طابع شخصي وعائلي، بمعني (شخصنة الاحزاب) تحت تبريرات شخصية القائد الكارزمية، مثل

---

https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/who-do-iraqs-turkmen-parties-serve

(١) ماريانا خارووداكي، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: خليل الجيوسي، الناشران: دار الفارابي، بيروت، دار أراس، اربيل، ط١، ٢٠١٣، ص ص ٤٢٠- ٤٢٤

(٢) رشيد عماره، إبراهيم علي محمد، اداء الحكومة العراقية ٢٠٠٥- ٢٠٠٩، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العدد٧، ٢٠١٠، ص ١٦٦،

(٣) ينظر، دستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، المادة٦.

(٤) نصت المادة (٦) بوضوح على مبدأ أساسي هو مبدأ التداول السلمي للسلطة بعد ان سبقتها المادة الخامسة التي أكدت على مبدأ السيادة للقانون وأن الشعب هو مصدر السلطات وشرعيتها، وكذلك حدد الدستور مدة الدورة الانتخابية لمجس النواب و رئيس الجهمورية باربع سنوات وفقا للمواد ٥٦ و ٧٠ من الدستور، للمزيد ينظر: الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٣.، وايضا: فوزي حسين سليمان الجبوري، كريم زيدان خلف الجبوري، واقع التداول السلمي للسلطة في الدساتير العراقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ٦ العدد ٢٠ ، سنة ٢٠١٧، ص ١٤٤

(٥) رشيد عمارة ياس، مصدر سابق، ص ٣٣٣

حزب الدعوة الاسلامية، مجلس الاعلى الاسلامي، حزب الديمقراطي الكردستاني، التيار الصدري وغيرها من الاحزاب الاخرى[١].

ونتيجة لذلك اخذ الاستياء لدي المواطن العراقي من النخبة السياسية أشكالاً عدة، بدء بمقاطعة الانتخابات الى المظاهرات والاعتصامات والخروج إلى الشوارع. واذا دققنا النظر في نسبة المشاركة في الخمس دورات انتخابية السابقة منذ عام ٢٠٠٥ الى ٢٠١٥ نجد درجة الاستياء وتدني ثقة المواطنين بالنخبة السياسية المألوفة، فقد سجلت اخر دورة انتخابة تشريعية لعام ٢٠١٨ أدنى نسبة مشاركة منذ سقوط نظام (صدام حسين) عام ٢٠٠٣، امتنع المقترعون عن تجديد الثقة بالطبقة السياسية المألوفة منذ ١٥ عاما، فبلغت نسبة المشاركة ٤٤،٥٢ بالمئة، إذ سجلت انتخابات عام ٢٠٠٥ مشاركة بنسبة ٧٩٪، وانتخابات عام ٢٠١٠ نسبة ٦٢،٤٥٪ في حين وصلت النسبة الى ٦٠٪ عام ٢٠١٤، كما مبين في الشكل رقم (١)[٢] وتعود معظم الدراسات هذه الحالة الى سببين: الاول: لم تقدم النخبة السياسية الحاكمة شئ ما لتغيير حالة البلد والمواطنين كي تكون محل ثقة الناخبين، والثاني: ان معظم الناخبين استسلموا للأمر الواقع كون الانتخابات مهما كان نتائجها ستبقي هذه الوجوه على سدة الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٣].

الشكل رقم (1) نسبة المشاركة الانتخابية في الانتخابات النيابية العراقية

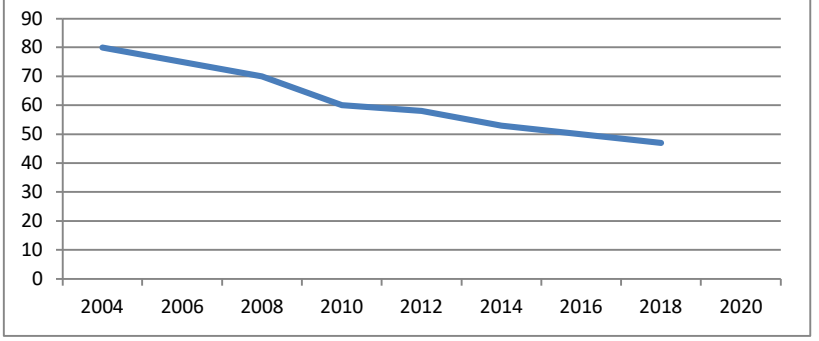

المصدر: مفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الرابط: http://www.ihec.iq/ar

(١) ئاكۆ حمه كەريم، كشانەوەی هێزەكانی ئەمریكاو كاریگەری لەسەر دروستبوونی دەسەلاتگەرایی تەوافوقی لەعیراق، اعمال مؤتمر العلمي السنوي الثالث لـ سكول العلوم السياسية في جامعة السلمانية بعوان مستقبل العراق في ظل المتغييرات المحلية و الاقليمية و الدولية، ٢٠١٢، ص ١٣٨

(٢) للمزيد: ينظر بيانات والاقارم حول نسبة مشاركة المواطنين في ثلاث دورات الانتخابية لمجلس النواب العراقي، متوفر على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على الرابط التالي: http://www.ihec.iq/ar/ ، تاريخ الزيارة ٢٠١٧/٤/١٦.

(٣) صالح ياسر والاخرون، تأثير العمليات الانتخابية على التحول الديمقراطي، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ط١، ٢٠١٢، ص ١١٥- ١١٦

وهذا الاستياء لم يتوقف عند تدني الثقة بالانتخابات وانما توسعت ليصبح على شكل احتجاجات واعتصامات ضد الطبقة الحاكمة ولاسيما بعد اتهام رئيس الوزراء الاسبق (نوري المالكي) من قبل معارضيه بتعزيز سلطته، والسيطرة على الأجهزة العسكرية والأمنية، وتوسيع دائرة دعمه السياسي على حساب منافسيه، من خلال ولايته الاولى والثانية[١]، وهذا ما اثار خوفاً وقلقاً كبيرا لدي معظم اطراف العملية السياسية بما فيهم الاطراف الشيعية. ومن أشدّ منتقدي سياسية رئيس الوزراء (نوري المالكي) كان زعيم (التيار الصدري) مقتدي الصدر ووصف ممارسات المالكي بأنها "ديكتاتورية"[٢]. وفي عام ٢٠١٢، عبّر الصدر عن تحدٍّ غير عادي للمالكي عندما تحالف مع رئيس اقليم كردستان(مسعود بارزاني) والقوى السُنّية لبدء تحرّك يهدف إلى إطاحة (المالكي) عبر التصويت بحجب الثقة عنه في البرلمان[٣].

ولن تنتهي مشلكة دوران الحكم في العراق التي عانت من الدكتاتورية لسنوات عند هذا الحد، فمنذ أول انتخابات تشريعية في عام ٢٠٠٥ ظهرت بوادر هذه المشكلة[٤] واستمرت الى ان وصلت ذروتها عندما اصر (نوري المالكي) بتولي منصب رئيس الوزراء للولاية الثالثة بعد انهاء الدورتين من عام ٢٠٠٦ الى ٢٠١٤ حصلت ازمة سياسية كبيرة في المشهد العراقي وهذا ما كان سيخلق مشكلة كبيرة قد تدخل العراق في متاهة لولا تدخل المرجعيات الدينية والاطراف الخارجية[٥].

ويمكن القول أن تجميد الحياة السياسية وتحصرها بمجموعة وجوه مألوفة وحرص النخبة الحاكمة في العراق على فرض هيمنتها على السلطة من الاسباب الرئيسة لزعزعة السلم الاهلي والاستقرار السياسي والاجتماعي منذ عام ٢٠٠٣ الى حد الان.

---

(١) حارث حسن، الإصالح في ظل صراع سياسي: أزمة التغيير الحكومي بالعراق، تقرير مركز الجيرة للدراسات، ٢١ أبريل ٢٠١٦، ص ٣

(٢) الصدر يصف المالكي بالدكتانور ويتمسك باعتزاله، الانصات المركزي، العدد ٥٨٢١، الاربعاء ٢٠١٤/٢/١٩، ص ١٥

(3) Harith Hasan Al-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis A Legacy of Exclusion, Carnegie Middle East Center, April 2014. p 7

(٤) وفي عام ٢٠٠٦ صارت خلافات كبيرة بين القوي السياسية بخصوص ترشيح رئاسة الوزراء وانقسموا نواب الائتلاف العراقي الموحد الذي حصل على ١٢٨ معقدا في انتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٥، بين استمرار ابراهيم الجعفري لولاية جديدة و بين ترشيح عادل عبد المهدي، وبعد اجراء عملية تصويت داخل الائتلاف ، فاز الجعفري بفارق صوت واحد على عبد المهدي، ولكن القوى السنية والكوردية رفضت ترشيح الجعفري لولاية جديدة بسبب ما اعتروه أداء متواضعا لحكومته وقد رفض الائتلاف العراقي هذا التدخل وهددوا بطريقة مماثلة إزاء اختيارات القوى الاخرى لممثليها في الحكومة و المناصب السياسية الاخرى، وبعد صراعات ومفاوضات عديدة قررت الائتلاف العراقي الموحد اختيار نوري المالكي في ٤/٢١/ ٢٠٠٦ مرشحا بدل الجعفري. للمزيد ينظر: محمد عبد حمادي المساري، النظام الانتخابي و بناء عملية الديمقراطية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٩، ص ١٦٢

(٥) جاء قرار تنازل المالكي لمنصب ولاية الثالثة لرئاسة الوزراء لصالح (حيدر العبادي) في عام ٢٠١٤ بترحيب دولي كبير وكان البيت الأبيض الامريكي وصف هذه الخطوة بانه من شأن توحيد العراقيين في وجه تهديد تنظيم الدولة الإسلامية الذي استولى على أجزاء واسعة من شمال وغرب العراق. للمزيد ينظر: تقرير قناة بي بي سي عربي، حول هذا الموضوع على الرابط التالي:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/08/140815_iraq_pm_international_welcome ،

تاريخ الزيارة: ٢٠/٧/ ٢٠١٧.

رابعاً: الفصائل المسلحة خارج القوات النظامية

القوات غير النظامية هي تلك القوات المسلحة في خارج المؤسسة العسكرية، وتشمل الأفراد أو الجماعات المسلحة الذين ليسوا أعضاء في القوات المسلحة النظامية أو الشرطة أو غيرها من قوات الأمن الداخلي[١].

إن مشكلة السلاح خارج سيطرة الدولة في العراق قديمة. ففي عام ١٩٣٣، اشتكى الملك فيصل الأول من أن قبائل البلاد تملك نحو ١٠٠ ألف بندقية، في حين لم تكن الحكومة تملك سوى ١٥ ألف بندقية[٢]، وخلال الحرب العراقية-الإيرانية، وزع حزب (البعث) الأسلحة والذخائر على الميليشيات المدعومة من الدولة على غرار (الجيش الشعبي). وخلال النزاعات بين ١٩٩١ و٢٠٠٣ ضد التحالفات بقيادة الولايات المتحدة، أقدم النظام على تسليح (فدائيي صدام) و(جيش القدس)[٣].

تعد مشكلة الفصائل المسلحة خارج القوات النظامية من اهم القضايا التي قد تهدد السلم الاهلي في العراق بعد ٢٠٠٣، فعلى الرغم من ان الدستور العراقي اكد في مادته التاسعة فقرة باء على انه" يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة"[٤] لكن هناك بعض النخب السياسية العراقية تملك وتدعم تشكيلات وفصائل مسلحة خارج القوات النظامية او انها مدعومة من قبلهم، والبعض منها وجد في الاحتلال الامريكي حجة للاحتفاظ بفصائله[٥]، وقد اشار العديد من التقارير دولية الى ارتكاب انتهاكات منهجية وواسعة النطاق من قبل هذه الفصائل وهي من تقوم بعمليات الخطف والتعذيب والقتل والتهجير على اسس طائفية، وتحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها، كما تسيطر في بعض الاوقات على المؤسسات والمواقع المهمة والحيوية كحقول النفط والغاز[٦]، ولم تتوقف خطورة هذه الفصائل عند هذا الحد، بل دخلت ضمن مؤسسات الدولة ولاسيما الامنية تحت قانون دمج الميلشيات، كما هو معروف تمتلك اغلب الاحزاب والقوى السياسية أجنحة عسكرية تابعة لها تحت مسميات مختلفة وتأتمر بأوامرها ولأغراض عديدة وبالتالي تسعى الى شرعنة امتلاكها للسلاح عبر صياغة مبررات عديدة للاحتفاظ بذلك السلاح خارج منظومة الدولة[٧].

لذا فإن العديد من العمليات والحوادث الأمنية التي شهدتها المدن العراقية والإخفاقات الأمنية وانعدام الأمن كانت وراءها هذه الفصائل بأفرادها وقادتها ومسؤوليها ولم تستطيع أي حكومة عراقية

---

(1) William E. Rieper, Irregular Forces in Counterinsurgency Operations: Their Roles and Considerations, School of Advanced Military Studies, Kansas, 2010, p1

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث،ج ١، دار الشؤون الثقافية، بغداد ط ٧، ١٩٨٩، ص ٩

(3) Hosmer Stephen T, Why the Iraqi resistance to the coalition invasion was so weak, RAND Corporation, Washington, 2007, p 34

(٤) ينظر: دستور جهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، المادة ٩

(٥) رشيد عمارة ياس، النخبة السياسية...، مصدر سابق، ص ٣٣٢

(٦) للمزيد ينظر: تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان: العراق: عقد من الانتهاكات، ٢٠١٣، الموقع الرسمي للمنظمة، متوفر على الرابط التالي:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/001/2013/ar/، تاريخ الزيارة، ٩/١٧/ ٢٠١٨

(٧) زيد حازم الزلزي، عسكرة المجتمع التثأثيرات السياسية والامنية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص ١٦٣

بعد ٢٠٠٣ بكل أدواتها وإمكانياتها في الحد من خطورة هذه المليشيات أو إيقافها عن نشاطاتها بشكل كامل [١].

اذ تعامل النخبة السياسية مع الفصائل المسلحة خارج القوات النظامية أدت الى تنامي هذه الظاهرة الخطيرة وقد اتسم هذا التعامل بالحيطة والحذر وعدم الرؤية الواضحة بحيث ان بعض النخب تعتمد او تتغاضى عن وجود هذه الفصائل واكثر من ذلك يخرج قادة هذه المليشيات على وسائل الاعلام لتعلن تشكيل جيوش خارج القوات المسلحة[٢].

ومثالا على التناقضات في التعامل مع الفصائل المسلحة خارج القوات النظامية، فكان (نوري المالكي) الذي تولى رئاسة الحكومة ٢٠٠٦-٢٠١٤ معارضًا للفصائل المسلحة غير الدولتية ورفع شعار دولة القانون خلال ولايته الأولى، لكن في أوائل ٢٠١٤ اتهم بعض الاطراف السياسية المالكي بدعم بعض فصائل شبه عسكرية وسمح لهم بمزاولة نشاطاتهم رسميًا في العراق[٣].

وكذلك الحال نفسه فيما يتعلق بـ(حيدر العبادي) الذي تولى رئاسة الحكومة بعد المالكي، لقد أعلن العبادي بشكل متكرر تطلعه لتحقيق الدمج الكامل للمجموعات شبه العسكرية، لكنه لم يقم بإعلان، ناهيك عن تنفيذ، خطة محكمة لفعل ذلك، ونتيجة لذلك، اتبع العبادي سياسات متناقضة؛ فمن جهة دعا إلى دمج الحشد الشعبي في قوات الأمن الحكومية لكنه دافع أيضا عن استقلاليته[٤].

ومع وجود عدد كبير من الفصائل المسلحة خارج القوات النظامية والكمية الهائلة من الاسلحة والعتاد الموجود بحوزتهم، كما ان اغلب افراد المجتمع العراقي ايضا يمتلكون قطعة او قطعتين من السلاح الخفيف وهو امر مخالف للقانون ويشكل خطراً على مجمل الافراد ويهدد السلم الاهلي، فالمشكلة الكبيرة كانت ولا زالت تتمثل بانتشار السلاح لدى غالبية العشائر والاخطر من ذلك استخدامها في حسم النزاعات التي تحصل فيما بينهما[٥].

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بان وجود القوات غير النظامية خارج نطاق الدولة تعد مشكلة قديمة متجددة نشأة منذ تاسيس الدولة العراقية اذ تم استغلالها من النخب السياسية العراقية المتعاقبة لغرض تحقيق غاياتها وفرض هيمنتها سواء في السلطة أو في المجتمع.

---

(١) إياد العناز، المليشيات المسلحة ودورها في العراق، جريدة البصائر، متوفر على الربط التالي:
https://albasaernewspaper.com/issues-and-opinions/41337، تاريخ الزيارة: ٢٠١٨/١١/٢٩

(٢) رشيد عماره ياس، النخة السياسية...، مصدر سابق، ٣٣٢

(٣) ريناد منصور وفالح عبدالجبار، الحشد الشعبي و المستقبل العراق، مؤسسة كارنيغي للسالم الدولي ، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٢

(4) Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State, Crisis Group Middle East Report N°188, 30 July 2018, p2

(٥) النزاعات العشائرية في البصرة تربك السلم الأهلي وتقوض فرص الاستثمار، جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٤٢٩٨، 20يناير ٢٠١٨.

خامساً: الارهاب واستخدامه السياسي

عانى العراق بعد ٢٠٠٣ موجة من العمليات الارهابية التي استهدفت جميع الشرائح الاجتماعية[١]. وتأتي خطورة الارهاب على السلم الاهلي في العراق من جانبين، الاول؛ من العمليات الارهابية نفسها، فالهدف الرئيسي للإرهابين والداعمين لهم هي زعزعة الاستقرار الامني والسياسي ونشر الفوضى وتدمير العملية السياسية برمتها لتحقيق أجنداتهم ومشارعهم الخاصة [٢]. والثاني: يأتي من خلال استخدام الارهاب وتوظيفه لأغراض سياسية[٣].

ونتيجة لتنامي هذه الظاهرة الخطيرة التي تستهدف الاستقرار السياسي والسلم الاهلي، دعا المشرع العراقي إلى التصدي للمشكلة لقصور المنظومة القانونية العراقية عن مواكبة هذه الأحداث وتوصيفها كجرائم يعاقب عليها القانون العراقي بإصداره قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ . ويعد هذا القانون الاكثرُ اثارة واستخداما في الاوساط العراقية ولاسيما (المادة ٤ الارهاب) [٤]، وتعتقد الطائفة السنّية في العراق أنهم المتضرر الأكبر من تنفيذ هذه المادة القانونية، وأنها أداة لملاحقتهم وتصفيّة الخصوم والمعارضين لسياسة الحكومة العراقية، وقد اشار رئيس مؤتمر صحوة العراق (الشيخ احمد ابو ريشة) بان "المادة ٤ ارهاب تطبق على المكون السني فقط". واطلقت عليه (المادة ٤ سنة) بحيث يرون بان غالبية من شملهم هذا القانون هم من اهل السنة[٥]. وخلال السنوات الماضية صدرت مذكرة الاعتقال بحق مجموعة من القادة والنخب السنية تحت غطاء المادة ٤ إرهاب، ابرزها (طارق الهاشمي) نائب رئيس الجهمورية الاسبق، (رافع العيساوي)، وزير المالية الاسبق، ونتيجة ذلك خرجت المتظاهرين في عديد من المحافظات السنية في العراق اكثر من مرة، احتجاجا على إجراءات الحجز والاعتقال والتوقيف والملاحقة تحت غطاء المادة ٤ إرهاب. وفي عام ٢٠١٣، وعد رئيس البرلمان العراقي الاسبق، (أسامة النجيفي)، "بإلغاء المادة ٤ إرهاب ووصف المادة بانها (سيف مسلط) على رقاب

---

(١) جعفر علوان كاظم ، جعفر علوان كاظم، عدم الاستقرار السياسي و أثره في الأداء الحكومي في العراق ٢٠٠٣- ٢٠١٤، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط١، ٢٠١٨، ص ١٨٥-١٨٩

(٢) تعرض العراق أكثر من أي دولة أخرى لخطر الإرهاب منذ العام ٢٠٠٣ إذ وصل الأمر إلى استيلاء تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام المعروف بـــ(داعش) في مرحلة ما بعد ١٠ يونيو ٢٠١٤م، على مدن ومناطق وأراضي واسعة من العراق ليعلن (دولة الخلافة) وما لذلك من تداعيات كبيرة وآثار سلبية على المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. للمزيد ينظر: هشام الهاشمي، عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة، دار الحكمة، لندن، ط١، ٢٠١٥، ص ٢٥٩

(٣) خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ١١١- ١٢١

(٤) تناولت المادة الرابعة من القانون موضوع العقوبات المقررة على الاعمال الارهابية وتقرر فيها: ١- يعاقب بالإعدام كل من ارتكبَ بصفتِه فاعلاً أصلياً أو شريكاً في الأعمال الارهابية، ويُعاقب المحرّض والمُخطط والمموّل وكل من مَكّن الإرهابيين من القيام بالجريمة كفاعل أصلي. ٢- يعقاب بالسجن المؤبد على كل من أخفى عن عمد أي عمل إجرامي أو تسترَ على شخص إرهابي، للمزيد ينظر: قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥.

(٥) تصريح الشيخ احمد ابو ريشة حول المادة ٤ الارهاب، شبكة اخبار لعراق، متوفر على الرابط التالي: http://aliraqnews.com/ابو-ريشة-يرى-ان-المادة-٤-ارهاب-اصبحت-٤-سنة، تاريخ الزيارة، ٢٠١٨/٩/٢٢

العراقيين[١].

وبالمقابل كان رد النخب الحاكمة والقضاء العراقي على الدوام لهذه الاتهامات الموجه اليها بخصوص المادة الرابعة من قانون مكافحة الارهاب مؤكدين بان قانون مكافحة الارهاب ليس ضد احد وعلى الحكومة الالتزام بتنفيذها، وقد اشار (نوري المالكي) رئيس الوزراء الاسبق في بيان عام ٢٠١٣ بان "الحكومة ملزمة وفقا للدستور بتنفيذ ما تقره السلطة التشريعية من قوانين." خاصة قانون مكافحة الإرهاب[٢]"

ويرى البعض بان المشكلة الحقيقية في موضوع الارهاب في العراق هي ازدواجية التعامل النخب السياسية المسيطرة مع هذه الظاهرة الخطيرة خاصة في تفسير مفهوم (من هو الإرهابي)؟ واحيانا يستخدم هذا التفسير سبيلاً في الضغط على معارضيهم بدلا من تحديد الإرهابي الحقيقي، ودليل على ذلك وفقا للبيانات التي حصلت عليها الشبكة العراقية للصحافة الاستقصائية "نيريج"، والمختومة بأختام مجلس القضاء الأعلى فإن (٢٧٤٩٩) شخصا اعتقلوا من قبل الأجهزة الأمنية بموجب المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب تحديدا، على مدى أعوام (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) وتبين لاحقاً أنهم أبرياء بعد أن كانوا يواجهون عقوبة الإعدام، معظمهم من محافظات وسط العراق وغربه[٣]،

اضافة الى ذلك، فشلت النخبة السياسية الحاكمة في طرح استراتيجية موضوعية وعملية شاملة لمعالجة اسباب ظاهرة الارهاب في العراق خصوصا مسألة التطرف المتنامي للحركات الاصولية،[٤].

ومما سبق يمكن القول، بان موضوع الارهاب و كيفية مكافحته، من المواضيع الخطيرة والشائكة التي ينبغي على النخبة السياسية الحاكمة والجهات القانونية التعامل معها بشكل دقيق وصائب دون اي تفسرات خاصة وتأويل خاطئة لان تداعيتها اكبر بكبير من كونها مجرد عمل اجرامي بل ربما قد يوصل الى تهديد كيان الدولة و تدمير السلم الاهلي مثلما حدثت عند ظهور الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) في منتصف عام ٢٠١٤.

---

(١)Ali Abel Sadah,Iraq in Crisis Over Terror Death-Penalty Law, Al-Monitor, Available at this link: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/01/irp-terrorism-sadah-w-arabic-version.html, Date of visit: 20/9/2018

(٢) بيان من المكتب الاعلامي للرئس الوزراء حول ما يحدث في عدد من المحافظات، الانصات المركز، مكتب الاعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، العدد ٥٤٨٢، الخميس ٢٠١٣/١/٣، ص ١٣

(٣) كاظم سعدون محمد، جهاز العدالة "المعطّل" في العراق، تحقيقات شبكة العراقية للصحافة الاستقصائية (نيريج)، متوفر على الرابط التالي: https://www.nirij.org/?p=1568

(٤) بهي الدين حسن، النظم التسلطية العربية حاضنة الارهاب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ط١، ٢٠١٧، ص ٣٢-٣٥

المطلب الثاني: النخبة السياسية العراقية وتأثيرها المستوى القانوني والاقتصادي والثقافي

يتناول ضمن هذا المطلب اهم النقاط الرئيسية كالآتي:

اولا: الانتهاكات الدستورية

الدستور هو القانون الاساسي الأعلى الذي يرسي القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم أسس الدولة وتحدد تكوينها، أي أن القانون الدستوري يدخل في مفهومه جميع الموضوعات التي تتعلق بوجود الدولة، ومقوماتها، وعناصر تكوينها، وشكلها[١].

فعلى الرغم من ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ يحتوي على الكثير من مواد الحريات والحقوق الشخصية والمدنية والسياسية وحماية الاقليات التي تحافظ نسبيا السلم الاهلي وتتوافق مع القيم والعادات والممارسات الديمقراطية الا انه تعرض لانتقادات كثيرة اكثرها قضية الاستعجال في كتابة الدستور وقد ادى ذلك الى عدم التدقيق في كثير من مواده ولاسيما تلك المواد المتعلقة بالوحدة الوطنية والتعايش المجتمعي وأدراه التنوع[٢]. ومن اهم المواد:

- المادة ٤١ تنص على (العراقيين احرار في التزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم)[٣] ويري البعض بان هذه المادة تزيد عزلة العراقيين بعضهم عن بعض وايضا يلغي قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ الذي كان يهدف الى توحيد كافة المذاهب الفقهية الاسلامية في العراق و يفتح بابا واسعا لصياغة قوانين عدة لتنظيم الاحوال الشخصية للعراقيين، مثال على ذلك قدمت وزارة العدل مشروع قانون بهذا الشان في عام ٢٠٠٤ ما يسمي بقانون الاحوال الشخصية الجعفري الى مجلس النواب العراقي وفي حال الموافقة عليه ستطالب بقية المذاهب والاديان بقانون خاص بها ايضا[٤]، وهكذا تزيد الانقسامات ويهدد السلم الاجتماعي.

- طريقة تكوين واختيار اعضاء المحكمة الاتحادية العليا بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب وفق مادة ٩٢ فقرة ٣ يقلل فرصة امكانية وصول افراد الاقليات للعمل في هذه الهيئة المهمة التي تختص بالرقابة على دستورية القوانيين وتفسير نصوص الدستور[٥].

- استخدام كلمة "مكونات" بدلا من كلمة "ابناء" في المادة ٩ الفقرة الاولي والتي تنص "تتكون

---

(١) عوض رجب الليمون، الوجيز في النظم السياسية ومباديء القانون الدستوري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ٢٠١٦ ص٢٤٩

(٢) فيصل سليمان محمد، مستقبل العراق في ضوء العوامل الداخلية و التأثيرات الخرجية بعد ٢٠٠٣، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، ط١، ٢٠١٤، ص ١١٢-١١٤

(٣) ينظر: دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة: ٤١

(٤) سحر حربي عبد الامير، الدولة وإدارة التنوع الاثني، مع الاشارة الى النموذج العراقي، دار الحنش، بغداد، ط١، ٢٠١٧، ص ١٦٥

(٥) المصدر نفسه، ص ٦١٦، وايضا: ينظر، دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، م ٩٢

القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي.." [١]، وهذا لها اثر سلبي على الوحدة الوطنية.

– نصت المادة (٦٥) من الدستور على ان "يتم انشاء مجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، بقانون يسن باغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب[٢]، ولكن لحد الان لم يشكل هذا المجلس الذي يعتبر ضرورة إلى حد بعيد في الدول الفيدرالية[٣]، إذ يحافظ على التوازنات الداخلية.

– النبرة الطائفية وتجميد المؤسسات المذهبية، كما جاء في مقدمة الدستور والمادة ١٠ منه التي تؤكد على الشخصية الحضارية للعتبات المقدسة و المقامات الدينية[٤].

– فعلى الرغم من أن الدستور العراقي لم ينصّ صراحة على توزيع السلطة وفقاً للمكونات الطائفية[٥]، فقد ثبّتت الممارسات التي سادت في العراق الهويّة الطائفية باعتبارها فئة سياسية.

ومع ذلك، فقد كانت بعض اطراف النخبة السياسية تتعامل مع الدستور وفق مصالحها واجنداتها، ما ادى الى حدوث خلافات عميقة حول تفسير عدد من المواد الدستورية، كالخلاف الذي حدث حول مفهوم الكتلة الاكبر في انتخابات عام ٢٠١٠ لتشكيل الحكومة، التي حسمته المحكمة الاتحادية العليا حسب تفيسر دستوري بان "الكتلة الأكبر هي التي تتشكل داخل البرلمان، وليس التي تفوز في الانتخابات".[٦] وبهذا حرمت القائمة العراقية برئاسة (اياد علاوي) بتشكيل الحكومة كاكبر قائمة الانتخابية بحصولها على ٩١ مقعدا في حين حصل ائتلاف دولة القانون بزعامة (نوري المالكي) على ٨٩ مقعدا[٧]. وهذا ما خلق ضجة سياسية انذاك.

وفضلا عن ذلك هناك عدم الاحتكام ببعض المواد الدستورية، وفي مقدمتها: المادة ٥٨ الخاصة بانشاء مجلس الاتحادي، والمواد المتعلقة بشكيل الاقاليم، والمادة ١٤٠ من دستور حول تطبيع وضع

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٧

(٢) دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة: ٤٨ و٦٥، مصدر سابق.

(٣) على حسين سفيح، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي و العوامل المؤثرة فيها بعد ٢٠٠٣، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط١، ٢٠١٧، ص ٨٦- ٨٧

(٤) فيصل سليمان محمد، مصدر سابق، ص ١١١

(5) Harith Hasan Al-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis A Legacy of Exclusion, Carnegie Middle East Center, April 2014, p 5

(٦) جاء في قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٠ اعتمادا على تفسير نص المادة (٧٦) من الدستور الخاصة بالكتلة النيابية الأكثر عدداً التي لها حق تشكيل الحكومة وهي الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة واحدة دخلت الانتخابات بأسم ورقم معينين وحازت على العدد الأكثر من المقاعد او الكتلة التي تجمعت من قائمتين او أكثر ثم تكتلت بكتلة واحدة ذات كيان واحد أيهما الأكثر عدداً. للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لقرارات المحكمة الاتحادية العليا على الرابط التالي: https://www.iraqfsc.iq/t.2010/page_3/#، تاريخ الزيارة ٨/٢٠، ٢٠١٨.

(٧) للمزيد ينظر: نتائج الانتخابات انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٠، الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، على الرابط التالي: http://www.ihec.iq/page6/page13.aspx، تاريخ الزيارة، ١٠//٩/ ٢٠١٨ .

كركوك ومناطق المتنازع عليها[١] التي يشتكي عليه الكورد طوال السنوات الماضية وكان ينبغي تنفيذ المادة وفقا للدستور في عام2007 وهذا ما خلف ازمة ثقة بين بغداد واربيل وتبادل الاتهامات الى ان وصل الى توترات واصطدامات عسكرية ولاسيما بعد فشل عملية الاستفتاء لانفصال اقليم كردستان عن العراق في ايلول ٢٠١٧. ورجع رئيس إقليم كردستان العراق السابق، (مسعود بارزاني)، قراره باجراء الاستفتاء لانفصال اقليم عن العراق في ايلول ٢٠١٧ الى الانتهاكات الدستورية من قبل السياسيين في المركز، والابتعاد عن مبدأ تقاسم السلطة باستمرار واكد بارزاني: "ان الدستور ينص على أن الالتزام به هو الضامن للاتحاد الحر في العراق، ولكن تم انتهاك الدستور"[٢].

وخلال السنوات الماضية قدمت الاطراف الشيعية والسنية طلبات بتحويل محافظاتهم الى اقليم في اطار النظام الفيدرالي، مثل:(اقاليم البصرة، وصلاح الدين، وديالي) اعتمادا على ما جاء في الدستور العراقي الذي نص في المادة ١١٩ على أن "يحق لكل محافظة أو اكثر تكوين اقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه"[٣]، الا ان النخب الحاكمة تجاهلت هذه المطالب عن طريق إهمالها أو عدم إحالتها إلى مجلس النواب[٤].

بناء على ذلك، يمكن القول بان الانتهاكات الدستورية من قبل النخبة الحاكمة وكذلك وجود الثغرات في بعض المواده احدى عقبات اساسية لتطور العملية السياسية في العراق نحو بناء مؤسسات دستورية متينة قادرة على حفظ الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني.

ثانيا: ظاهرة الفساد وفشل إدارة الدولة

يعد الفساد الاداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تفشت بشكل اكبر في العراق بعد ٢٠٠٣، منذ عام2003 حتي ٢٠١٨، العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية[٥]، ليكون من أكثر بلدان العالم فساداً، مما يهدد استقرار النظام السياسي والسلم الاهلي ويعرقل بناء المؤسسات السياسية، ومسيرة التنمية الاقتصادية.

ونتيجة تفشي الفساد في كافة مفاصل الدولة ادت الى تفاقم المشكلات الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة في قوة العمل كعامل مهدد بالدوام على السلم الاهلي، فبعض الوكالات الدولية تقدر عدد

---

(١) دستور جهمورية العراق لعام ٢٠٠٥.

(٢) بارزاني: تأجيل الاستفتاء متعلق بتقديم بديل افضل، الانصات المركزي، نشرة يومية تصدرها مكتب الاعلام للاتحاد الوطني الكردستاني، العدد ٧٧٣٦ ، ٢١ ايلول ٢٠١٧، ص ٥

(٣) الدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، م ١١٩

(٤) وبما أن البرلمان هو السلطة التشريعية الأعلى، فلقد اشترط في الحصول على الفيدرالية عرض طلب المحافظة الراغبة في تشكيل إقليم على البرلمان لإجراء الاستفتاء عليه. وهذه هي النقطة التي مكّنت رئيس الوزراء من الوقوف بوجه هذه المطالبات إذ إنه رفض تحويل المطالبات بإنشاء الإقليم إلى البرلمان. للمزيد ينظر: سعد ناجي جواد، سوسن إسماعيل العساف، الفيدرالية العراقية : تقوية الأقاليم بإضعاف الدولة، مركز الجزيرة للدراسات، دوحة، ٢٠١٢، ص٥ وايضا: هادي مشعان ربيع، الفيدرالية في العراق دراسة في مشروع إقليم المنطقة الغربية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، العدد ٨، ٢٠١٣، ص ١٩٧

(5)The Corruption Perceptions Index, https://www.transparency.org/news/pressrelease/corruption

العاطلين بنحو ٣٠٪ من مجموع القادرين عن العمل، يقدر برنامج الامم المحتدة الإنمائي في العراق، معدل البطالة بعد عام ٢٠٠٣ بين الشباب الى ٢٧٪ من النساء و١٧٪ من الذكور)[١]. بينما في مؤشرات التشغيل والبطالة للجهاز المركزي للاحصاء الصادرة عن وزارة التخطيط العراقي في ٢٠١٦ تبين أن معدل البطالة بين فئة الشباب ٣٨٪ للإناث، ٢٤٪ للذكور[٢].

ففي النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥، لم تستطع النخب السياسية الحاكمة استغلال الموارد الاولية بالرغم من وجود مقومات لبناء دولة كمؤسسات شرعية، موارد أولية، فالنظام الريعي والاعتماد على الموارد النفطية الهائلة أوردت مبالغ عالية وسميت هذه بالميزانيات الانفجارية، فقد ظلت مؤسسات النظام تعتمد اسلوب الشخصنة الحزبية في إدارتها، لتعزيز وجودها وبناء ولاءات فرعية على حساب مشروع بناء الدولة، مما انعكس سلبا _ على أداء مؤسسات النظام التي باتت غير مستقرة ويعاني من سوء التخطيط، وهدر المال والفساد[٣].

وبعد عام ٢٠٠٦ بدأت التقارير الدولية تؤشر عن مستويات مرتفعة من الفساد المالي والاداري في العراق وخلال تحقيقات من حجم الفساد في عام ٢٠١٦، (والمبين في شكل رقم (٢)) نجد بان اكثر من جهتين تستحوذان على النسب الاعلي من الفساد هما الاحزاب السياسية والهيئات التشريعية الممثلة بالبرلمان ومن ثم تأتي بعدهم الدوائر الخدمية، وهاتان الجهتان تشغلهما النخب السياسية[٤].

الشكل رقم (٢) نسب الفساد المدرك في مؤسسات الدولة العراقية حسب مؤشر الفساد لعام٢٠١٦

اكبر المؤسسات فسادا	الفساد المدرك فيها
الاحزاب السياسية	٤٧٪
الهيئات التشريعية	٣٤٪
مؤسسات الخدمة المدنية	٣٤٪
خدمات بيع الاراضي	٣٢%
الشرطة	٣٠٪
الخدمات الطبية	٢٨٪
التسجيل و التصاريح	٢٧٪
القضاء	٢٦٪
الخدمات الضريبية	١٧٪

المصدر: سلام جبار شهاب، مصدر سابق، ص ٢٢

(١) للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العراق (UNDP)، متوفر على الرابط التالي، https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/countryinfo.html، تاريخ الزيارة: ٢٠١٨/٩/١١.

(٢) ينظر: الموقع الرسمي لجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط، احصائيات حول التشغيل والبطالة، متوفر على الرابط التالي: http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55، تاريخ الزيارة: ٢٠١٨/٩/١٢

(٣) زيد عدنان محسن العكيلي، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي: العراق بعد عام ٢٠٠٥ إنموذجا، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٨-٤٩، سنة ٢٠١٧، ص ٢٦٦

(٤) نقلا عن: سلام جبار شهاب، النخب السياسية العراقية وادارة الاقتصاد السياسي الوطني بين التدخل الدولي و صراع النفوذ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد٥٨، سنة ٢٠٠٨، ص ٢١، ٢٢

وتتفق معظم الدراسات بان طريقة إدارة الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ من قبل النخب السياسية الحاكمة من العوامل الاساسية والمحفزة لتضخم المشاكل الاقتصادية وتفشي ظاهرة الفساد بشكل كبير في كافة مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسيمية وقد تتميز هذه الإدارة من قبل النخب السياسية العراقية بخصائص عديدة منها[١]:.

– الاستخدام المفرط للموارد الاقتصادية وسط فساد مالي واداري، وضعف الخبرة الاقتصادية وفقدان النظرة المستقبلية للمشهد الاقتصادي العراقي.

– غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة[٢]، كما ان طريقة ادارة الاقتصاد هي (الاستبدادية التنافسية) في استخدام موارد الدولة سواء في الانتخابات أو كسب التأيد.

– تآكل الحدود بين القطاعين العام و الخاص من خلال الاستفادة من الجهاز الحكومي بصورتين: عمليات توظيف لاتباعها في القطاع العام والاستفادة من المقاولات والعقود في القطاع الخاص.

– تعطيل شبه كامل لأدوات وأنظمة المحاسبة والمسائلة والرقابة سواء السياسية منها أم القضائية أم الإدارية لمحاربة الفساد من قبل النخبة السياسية الحاكمة منذ ٢٠٠٣، فعلي سبيل المثال، حينما ترأس (اياد علاوي) الحكومة في عام ٢٠٠٤، اعاد العمل بالمادة (١٣٦ /ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية (التي أعطت للوزير أو المرجع الإداري الأعلى الحق في عدم إحالة الموظف المتهم بالفساد على القضاء)[٣].

– وجود بعض زعماء الكتل السياسية في الجهات والهيئات المتخصصة بمكافحة الفساد وان انتماءاتهم السياسية تؤثر في اتخاذ القرارات. اضافة الى ذلك، فان غالبية النخب السياسية الجديدة في العراق لها الجنسية المكتسبة (الجنسية الاجنبية)، ويحتفظ بها حال دون محاسبته على الرغم من أن الإزدواج في الجنسية ممنوع دستوراً لذوي المسؤليات العليا[٤].

– فكل محاولات النخب السياسية الحاكمة في العراق لمكافحة الفساد لم تخرج في اطار الوعود والشعارات التي لا تتلاءم مع نظام سياسي ديمقراطي يعتمد شرعيته على ثقة المواطنين.

ومما سبق يمكن القول بان ظاهرة الفساد من الاسباب الرئيسة التي تقف وراء الحرمان والبطالة

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦، ٢٧

(٢) وفي مسح الاحوال المعيشية في العراق في عام ٢٠٠٤، اتضح أن ٥٥٪ من اجمالي الاسر في العراق تعاني من الحرمان الاقتصادي، و ٥٨٪ منها تعاني من الحرمان في ميدان البنى التحتية (المياه والكهرباء والصرف الصحي والنفايات) و ٣٣٪ منها محرمة من وصول لشبكات مياه الشرب، ٣٠٪ من الاسر العراقية غير قادرة على جمع ١٠٠ الف دينار العراقي في حالة حصول طارئ. نقلا عن : فارس كمال نظمي، المحرمون في العراق هويتم الوطنية و احتجاياتهم الجمعية، المركز العلمي العراقي، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص ٢٩

(٣) أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد، ٢٠١٣، ، ص ١٥

(٤) المصدر نفسنه، ص ١١

وضعف شرعية النظام والنخب السياسية الحاكمة نتيجة التراجع والبطء في تلبية احتياجات المواطنين قد يؤدي إلى فقدان الثقة في النخب والنظام السياسي بأكمله.

١- الاعلام وخطابات الطائفية والكراهية

أحد المخاطر التي تهدد السلم الاهلي في العراق خلال السنوات الماضية بعد ٢٠٠٣، اسخدام مفردات ومصطلحات كراهية من قبل النخب السياسية على نحو خطير لتصبح جزءا من الثقافة الشعبية في تبادل الحوارات والنقاشات حول القضايا السياسية والأمنية والاجتماعية وشكّلت وسائل الإعلام عاملا مساهما في تنامي هذا الخطاب في ظل غياب منظومة قانونية ومواثيق مهنية تضع حدا لذلك.[١].

عموماً المشهد الإعلامي في العراق مستقطب على أساس طائفي وتحريضي. فمعظم الأحزاب السياسية الرئيسة أو نخب سياسية مؤثرّة لها قنوات تلفزيونية فضائية. وغالباً ما تنشر هذه القنوات رسائل تعكس التحيّز الطائفي والكراهية لمموّليها، كما أصبحت الشبكات الاجتماعية مثل (فيسبوك وتويتر ويوتيوب) أدوات هامة لبعض النخب السياسية لإيصال الرسائل التي لاتجد لها مكاناً في وسائل الإعلام الرئيسة[٢].

وقد ذكر (بيت الاعلام العراقي)* في تقريره الثلاثين حول خطاب الكراهية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تحت عنوان (قاموس الكراهية، مصطلحات تضرب السلم المجتمعي في العراق) الى كثير من المصطلحات والمفردات التي تناولها في هذه الوسائل لتصبح جزءا من الثقافة الشعبية ومن تلك المصطلحات والعبارات ضد طائفة الشيعة (المجوس والروافض، اهل البدع، الشيعي الايراني، الحقد الشعبي، الحشد الطائفي، السرطان الشيعي) اما العبارات ضد الطائفة السنية (الارهابيين، النواصب، التمرد السني، دواعش، ساحات الذل والمهانة، السنة الخونة، والوهابيون، اقليم البعثي)، وكان هنلك مجموعة من عبارات ضد القومية الكردية وهي(سرطان العراق، اكراد الخونة، سراق نفط، العماله الكردية، خنجر في خاصرة العراق، اكراد يهود العراق واسرائيل العراق، الانفصاليون)[٣]. كما اشار التقرير الى استعمالات تلك المصطلحات والعبارات من قبل الشخصيات والنخب السياسية في الوسائل الاعلامية العراقية.

اضافة الى ذلك تمتلك اغلب النخب السياسية جيوش الكترونية عبر تأسيس اقسام في مكاتبها

---

(١) امارتيا سن، السلام والمجتمع والديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح، المركز العربي للابحاث والدراسات، بيروت، ط١، ٢٠١٦، ص ١٢١

(2) Harith Hasan Al-Qarawee, Op. cit, p25

* مؤسسة عراقية مستقلة أنشأها مجموعة من الصحفيين والاكاديمين والقانونين العراقيين، الهدف منها رصد الظواهر الإعلامية في العراق. انطلق عمل بيت الإعلام العراقي في ٢٠١٥، عبر إصدار سلسلة تقارير مختلفة تجاوزت اربعون تقريرا وبثلاث لغات عربية، إنكليزية، كردية.

(٣) بيت الاعلام العراقي، قاموس الكراهية، مصطلحات تضرب السلم الإجتماعي في العراق، دار الحكمة، لندن، ط١، ٢٠١٨، ص ١٥-٧٠

الاعلامية متخصصة في هذا الشأن، وتستخدم غالبا للتسقيط السياسي ونشر فضائح الاخرين، وقد رصد بيت الاعلام العراقي متابعة ومراقبة اكثر من ٢٠٠ صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي على مدى ثلاثة اشهر اظهرت بشكل واضح كيف تدار هذه الصفحات وماذا تستهدف ومتى، وكيف لعبت ادوارا سلبية في السلم والامن المجتمعيين في البلاد، وساهمت في اقحام الجمهور في ازمات سياسية[١].

بناء على ذلك يمكن القول بأن الإنتشار الواسع لوسائل الاعلام وتأثيره الكبير على شرائح المجتمع كافة دفعت بالنخبة السياسية العراقية الاعتماد عليه بشكل كبير، فمعظم هذه النخب لديها احدى وسائل الاعلامية وغالبا ما يستخدمه بطريقة غير صحيحة بل يتم استغلاله لتحقيق غايات ومأرب شخصية وفئوية.

(١) الجيوش الإلكترونية، أخبار مفبركة تجتاح "فيسبوك، تقرير بيت اعلام العراقي مصدر سابق.

الخاتمة والاستنتاجات:

وفي ختام هذه الدراسة وعلى ضوء التداعيات الناجمة عن ازمة النظام السياسي العراقي المزمنة، القائم على اساس التقسيم الطائفي والعرقي، مما باتت يشكل تهديدا حقيقيا للسلم الاهلى نتيجة فشل النخبة السياسية الحاكمة في بناء والحفاظ على أهم مقومات السلم الاهلي ومن ثم نرصد من خلال كل ما ذكرناه خلال هذه الدراسة الاستنتاجات الآتية:

١- معظم النخب السياسية كانوا خارج العراق وقدموا الى العراق مع وصول القوات الامريكية من نيسان ٢٠٠٣، وبسبب ضعف التأييد شعبي لهم وقلة كفائتهم في ادارة السلطة، أدى إلى تفافهم الازمات السياسية وعدم الاستقرار السياسي.

٢- عدم تحيقيق المصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية كركيزتان اساسيتان لتعزيز الوحدة الوطنية والعدالة والسلم الاجتماعي وإعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة. وذلك بسبب التضارب في المصالح الشخصية والحزبية وتغليبها على المصلحة العامة والوطنية.

٣- عدم قدرة النخب السياسية الحاكمة بما تمتلكه من ادوات للحد من ظاهرة السلاح خارج منظومة الدولة بل امتلك البعض منهم فصائل مسلحة خارج القوات النظامية أو دعمتها، مما ادى بدوره الى سقوط ضحايا بالآلاف في ارواح وتدمير البنية التحتية.

٤- بروز النزعة التسلطية لدى النخب السياسية واستخدام جميع الوسائل المتاحة لتهميش واقصاء الاخرين لغرض بقائها في السلطة، والتي تفقد روح المشاركة السياسية وتجديد النخب ودورانها.

٥- تفشي ظاهرة الفساد في كافة مؤسسات الدولة دون رادع قوى من قبل النخب السياسية الحاكمة لمكافحتها فكل محاولتهم لم تخرج في اطار الوعود والشعارات.

٦- استخدام الوسائل الاعلامية من قبل النخب السياسية بطريقة سلبية بطرح افكار ومصطلحات مليئة بالكراهية والحقد والاتهامات إذ اتستخدمت هذه الوسائل غالبا بهدف التسقيط السياسي ونشر فضائح الاخرين.

٧- الافتقار لاستراتيجية واضحة هادفة من كلتا النخبتين السياسية وكذلك العسكرية للتصدى لظاهرة الارهاب وبل اكثر من ذلك تم توظيف هذه الظاهرة احياناً تحت مبررات واهية لأغراض السياسية.

٨- عدم الاستناد على المواد الدستورية كمرجع اساسي لحل المشاكل العالقة بين الاطراف العملية السياسية ولاسيما الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وبالتالي انعكس سلبا على مبدأ الديمقراطية التوافقية والعدالة التوزيعية مما عمق الخلافات والصراعات.

٩- تشكل العوامل الخارجية مؤثرًا آخرًا على حالة الاستقرار السياسي في العراق ولاسيما التنافس والصراع الاقليمي في الساحة العراقية ووجود حركات وقوى عراقية مرتبطة بهذه الجهة الاقليمية أو تلك وتعمل وفق أجنداتها على حساب مصلحة العراق.

قائمة المراجع:

-المراجع العربية:

اولاً/ الوثائق:

١- البيان السياسي لمؤتمر المعارضة العراقية، لندن ٢٠٠٢
٢- الدستور الدائم جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
٣- قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥.
٤- مثاق الشرف والسلم الاجتماعي ٢٠١٣
٥- ميثاق الاعلام الوطني للتعايش السلمي ٢٠١٧
٦- نص قرارين اجتثاث البعث وحل الجيش العراقي ٢٠٠٣
٧- وثيقة بعداد للمصالحة الوطنية ٢٠١٥

ثانياً/ الكتب:

١- امارتيا سن، السلام والمجتمع والديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح، المركز العربي للابحاث والدراسات، بيروت، ط١، ٢٠١٦.
٢- انطوان مسرّه، السلم الأهلي والذاكرة في لبنان، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، ط١، ٢٠٠٤.
٣- أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد، ط١، ٢٠١٣.
٤- باسم علي خريسان، المصالحة في العراق: اسئلة غير منتهية واجوبة غير حاضرة، مركز حكومة لسياسات العامة، ٢٠١٦.
٥- بهي الدين حسن، النظم التسلطية العربية حاضنة الارهاب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ط١، ٢٠١٧.
٦- بول بريمر، عام قضيته في العراق، النضال لبناء غد مرجو، دار الكتاب العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.
٧- بيت الاعلام العراقي، قاموس الكراهية، مصطلحات تضرب السلم الإجتماعي في العراق، دار الحكمة، لندن، ط١، ٢٠١٨.
٨- توم بوتومور، الصفوة و المجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة، محمد الجواهري و اخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ١٩٨٨.
٩- جعفر علوان كاظم ، جعفر علوان كاظم، عدم الاستقرار السياسي و أثره في الأداء الحكومي في العراق ٢٠٠٣- ٢٠١٤، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط١، ٢٠١٨.
١٠- جيل فيريول، معجم المصطلحات الاجتماعية، ترجمة، انسام محمد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١ ٢٠١١.
١١- حسن بن موسى الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقي، لندن، ط١، ٢٠٠٢.
١٢- خضر دوملى، كتابات في بناء السلام و التعايش، مطبعة خاني، دهوك، ط١، ٢٠١٤.

١٣- خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللباني، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.
١٤- ريناد منصور وفالح عبدالجبار، الحشد الشعبي و المستقبل العراق، مؤسسة كارنيغي للسالم الدولي ، بيروت، ٢٠١٧.
١٥- زيد حازم الزلزي، عسكرة المجتمع التتأثيرات السياسية والامنية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.
١٦- سحر حربي عبد الامير، الدولة وإدارة التنوع الاثني، مع الاشارة الى النموذج العراقي، دار الحنش، بغداد، ط١، ٢٠١٧.
١٧- شاهر اسماعيل شاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط١، ٢٠١٧.
١٨- صالح ياسر والاخرون، تأثير العمليات الانتخابية على التحول الديمقراطي، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ط١، ٢٠١٢.
١٩- عامر حسن فياض، سؤال المصالحة الوطني.. محاولة للفهم والإجابة، في الكتاب(نتسامح لنحيا)، مكتب الثقافة والإعلام لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، بغداد، ط١، ٢٠١٦.
٢٠- عبد الكريم العلوجي، الحيقية الغائبة، مكتبة الجزيرة الورد، ط١، ٢٠١٠.
٢١- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث،ج ١، دار الشؤون الثقافية، بغداد ط ٧، ١٩٨٩.
٢٢- على حسين سفيح، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي و العوامل المؤثرة فيها بعد ٢٠٠٣، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط١، ٢٠١٧.
٢٣- عوض رجب الليمون، الوجيز في النظم السياسية ومباديء القانون الدستوري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ٢٠١٦ .
٢٤- فارس كمال نظمي، المحرمون في العراق هويتم الوطنية و احتجاياتهم الجمعية، المركز العلمي العراقي، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ط١، ٢٠١٠.
٢٥- فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، دهوك، ط١، ٢٠١٤.
٢٦- فيبي مار، عراق مابعد ٢٠٠٣، ترجمة: مصطفي نعمان احمد، دار المرتضى، بغداد، ط١، ٢٠١٣.
٢٧- فيصل سليمان محمد، مستقبل العراق في ضوء العوامل الداخلية و التأثيرات الخارجية بعد ٢٠٠٣، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، ط١، ٢٠١٤.
٢٨- محمد بن خالد البديوى، الحوار و بناء السلم الاجتماعي، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، ٢٠١١.
٢٩- محمد عبد حمادي المساري، النظام الانتخابي و بناء عملية الديمقراطية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٩.
٣٠- محمد هادي عبد الخضر، التعددية الحزبية، وأزمة بناء الدولة في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٤، مركز

العراق للدراسات، بغداد، ط١، ٢٠١٧.
٣١- ماريانا خارواكي، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: خليل الجيوسي، الناشران: دار الفارابي، بيروت، دار أراس، اربيل، ط١، ٢٠١٣.
٣٢- مجموعة المؤلفين، عشر السنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، ط١، ٢٠١٥.
٣٣- المصالحة الوطنية في العراق ..دراسة مقارنة، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ط١، ٢٠١٦،
٣٤- هشام الهاشمي، عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة، دار الحكمة، لندن، ط١، ٢٠١٥.
٣٥- وسام حسين على العيثاوي، التحديث والاستقرار في نظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط١، ٢٠١٨.
٣٦- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة-الامة دراسة حالة العراق، الاكاديمون للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٤.
٣٧- يوسف محسن، الفائضون المثقفون، الدولة، المجتمع دار امل الجديدة، دمشق، ط١ ٢٠١٥.

ثالثاً/ المجلات اكاديمية

١- بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٢، المجلد ٤، سنة ٢٠١٥.

٢- حارث حسن، الإصلاح في ظل صراع سياسي: أزمة التغيير الحكومي بالعراق، تقرير مركز الجيرة للدراسات، ٢١ أبريل ٢٠١٦.

٣- خميس دهام حميد، النظام السياسي العراقي وموقفة من المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٦، ٢٠٠٨.

٤- رشيد عماره، إبراهيم علي محمد، اداء الحكومة العراقية ٢٠٠٥- ٢٠٠٩، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العدد٧، ٢٠١٠.

٥- زيد عدنان محسن العكيلي، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي: العراق بعد عام ٢٠٠٥ إنموذجا، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٨-٤٩، سنة ٢٠١٧.

٦- سلام جبار شهاب، النخب السياسية العراقية وادارة الاقتصاد السياسي الوطني بين التدخل الدولي و صراع النفوذ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد٥٨، سنة ٢٠٠٨.

٧- سعد ناجي جواد، سوسن إسماعيل العساف، الفيدرالية العراقية : تقوية الأقاليم بإضعاف الدولة، مركز الجزيرة للدراسات، دوحة، ٢٠١٢، هادي مشعان ربيع، الفيدرالية في العراق دراسة في مشروع إقليم المنطقة الغربية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، العدد ٨، ٢٠١٣.

٨- شيد عماره ياس، النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الاهلي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة السلمانية، سكول العلوم السياسية، عدد ١٢، ٢٠١٥.

٩- طبية جواد حمد المختار وعبدالسلام عليوي الجنابي، موقف القانون الدولي من التدخل في العراق في ٢٠٠٣، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، المجلد٧، العدد١، ٢٠١٥ .

١٠- على مراد كاظم، الاحزاب الدينية في العراق بين المعارضة والحكم، مجلة الباحث، جامعة كربلاء، العدد ٢٨، سنة ٢٠١٨.

١١- علي أسعد وطفة، في مفهوم النخبة : مقاربة بنائية، مركز نقد وتنوير للدراسات الانسانية، الاصدار الاول، إيار /٢٠١٥.

١٢- علي طاهر ناصر، الدولة في منظور النخبة العراقية دراسة ميدانية في محافظات الموصل وصالح الدين والأنبار، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل، عدد ٤١.

١٣- فوزي حسين سليمان الجبوري، كريم زيدان خلف الجبوري، واقع التداول السلمي للسلطة في الدساتير العراقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ٦ العدد ٢٠ ، سنة ٢٠١٧.

١٤- مجموعة باحثين، دور العامل الخارجي في المتغيرات السياسية العراقية، مجلة حوار الفكر، معهد العراقي لحوار الفكر، عدد٤١، ايلول ٢٠١٧.

١٥- محمد شطب عيدان المجمعي، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العدد٤ سنة ٢٠١٠.

١٦- هشام داوود، القبائل العراقية في ارض الجهاد، مجلة عمران، المركز العربي للابحاث دراسة السياسيات، عدد ١٥، المجلد٤، شتاء ٢٠١٦.

١٧- ياسين محمد حمد، المصالحة الوطنية و السلم الاهلي، دراسة في النموذجين الايرلندي و العراقي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٤، ٢٠١٨.

رابعا: الرسائل العليمية:

١- بوروني زكرياء، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٠.

٢-على صباح صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (٢٠٠٣ -٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الاردن، ٢٠١٥.

٣-مرسي احمد عبد الله، المصالحة الوطنية ومقتضيات العدالة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، ٢٠١٨.

خامساً/ المؤتمرات

١- عبد السلام ابراهيم البغدادي: التسامح والصفح- دراسة مقارنة في الفكر الاسلامي والغربي- مؤتمر التعايش السلمي في العراق (الواقع والمستقبل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني/ كلية العلوم السياسية/ جامعة السليمانية، بالتعاون مع منظمة (نفار) لتنمية الثقافة الديموقراطية، من (٥-٤ نيسان/ ٢٠١١).

٢- ئاكۆ حمه كەريم، كشانەوەی هێزەكانی ئەمریكاو كاریگەری لەسەر دروستبوونی دەسەلاتگەرایی تەوافوقی لەعیراق، اعمال مؤتمر العلمي السنوي الثالث لـ سكول العلوم السياسية في جامعة السلمانية بعوان مستقبل العراق في ظل المتغييرات المحلية و الاقليمية و الدولية، ٢٠١٢.

سادساً: الصحف

١- الانصات المركزي، الاعداد: ٧٧٣٦ ، ٢١ ايلول ٢٠١٧، ٥٨٢١، الاربعاء ٢٠١٤/٢/١٩، ٥٤٨٢، الخميس ٢٠١٣/١/٣.

٢- جريدة صباح العدد ٣٦٠١، الاربعاء ٣ شباط ٢٠١٦،

٣- جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٤٢٩٨، 20يناير ٢٠١٨.

سابعاً/ المواقع الالكترونية

١- الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/12/17/

٢- شبكة اخبار لعراق،: http://aliraqnews.com

٣- شبكة العراقية للصحافة الاستقصائية (نيريج)، https://www.nirij.org/?p=1568

٤- الموقع الرسمي المحكمة الاتحادية العليا: https://www.iraqfsc.iq/t.2010/page_3/#

٥- الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العراق (UNDP) https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/countryinfo.html.

٦- الموقع الرسمي لجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط، http://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55.

٧- الموقع الرسمي للجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، http://www.iraqnr.com/Home/?p=826

٨- الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، http://www.ihec.iq/page6/page13.aspx،

٩- الموقع الرسمي للمنظمة العفو الدولية https://www.amnesty.org/ar/documents/mde14/001/2013/ar/

١٠- الموقع الرسيمي للاتحاد الوطني الكردستاني، https://www.pukmedia.com/AR_Direje.aspx?Jimare2

١١- موقع بي بي سي عربي،

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/08/140815_iraq

١٢- موقع جريدة البصائر، على الرابط التالي:
https://albasaernewspaper.com/issues-and-opinions/41337.

١٣- موقع مركز المستقبل للدراسات والبحوث، على الرابط التالي:
http://mcsr.net/news13.

١٤- موقع مركز كارنيغي للشرق الاوسط، على الرابط التالي:
https://carnegie-mec.org/2009/12/23/ar-pub-24398،

١٥- المركز الاعلامي العراقي، على الرابط التالي:
http://iq-mc.org/news-3576.html

١٦- موقع جريدة الحياة، على الرابط التالي:
http://www.alhayat.com/article/1226151،

-المراجع باللغة الانجليزية

1- Ali Abel Sadah,Iraq in Crisis Over Terror Death-Penalty Law, Al-Monitor, Available at this link:
2- Harith Hasan Al-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis A Legacy of Exclusion, Carnegie Middle East Center, April 2014.
3- Harith Hasan Al-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis A Legacy of Exclusion, Carnegie Middle East Center, April 2014.
4- Harold. Lasswell, Politics: Who Gets What, When, How (New York, McGraw-Hill 1936).
5- Hosmer Stephen T, Why the Iraqi resistance to the coalition invasion was so weak, RAND Corporation, Washington, 2007.
6- https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/01/irp-terrorism-sadah-w-arabic-version.html, Date of
7- Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State, Crisis Group Middle East Report N°188, 30 July 2018.
8- Muaffak Adil Omar, Whom Do Iraq's Turkmen Parties Serve: https://www.washingtoninstitute.org/fikrafor
9- Ofra Bengio, Iraq's New Political Elites A Dream Come True?, Middle East Review of International Affairs (MERIA Journal), Vol. 13, No. 4 (December 2009)).
10- Phebe Marr, Who Are Iraq's New Leaders? What Do They Want? United state institute of pace , March 1, 2006.

11- Rob Bongers Iran's foreign policy towards post-invasion Iraq, Journal of Politics & International Studies, Vol. 8, winter 2012.
12- The Corruption Perceptions Index, https://www.transparency.org/news/pressrelease/corruption.
13- William E. Rieper, Irregular Forces in Counterinsurgency Operations: Their Roles and Considerations, School of Advanced Military Studies, Kansas, 2010.
14- William E. Rieper, Irregular Forces in Counterinsurgency Operations: Their Roles and Considerations, School of Advanced Military Studies, Kansas, 2010.